

## تنبیہات السغناقي ( ت - ٧١٤ هـ ) في كتابه الموصول في شرح المنفصل

مدرس مساعد : أمينة احمد خلف علي .

الجامعة العراقية / كلية التربية / شعبة الشؤون العلمية .

Tanbinat alsinghinaqi ( d714AH ) in his book Al-Mawssul Fi  
sharh Al -mufasssal

Assistant teacher : umniyah Ahmed khalaf Ali

[aminea.x192h6@gmail.com](mailto:aminea.x192h6@gmail.com)

DOI 10.58564/MABDAA.66.2.2024. 1005

### الملخص

يُعدّ التنبیه مسألة مهمة في نظر الشارح ، فهي تتعلق فيما سبق من المسائل ، لأنها مظنة غفلة أو عدم التنبیه ، فيلجأ المؤلف إلى التنبیه خوفاً من أن يفوت شيئاً مهماً على القارئ فيشعر أنه بحاجة إلى إيظافه إليها ، فينبههُ بلفظه تنبيه أو تنبيهات . فتشكل هذا البحث خطوة في دراسة كيفية توجيه التنبیهات لدى عالم من أعلام النحو العربي في موصلة الذي زاد فيه على ما هو معروف لمساتٍ نحوية جديدة ولطائف نفيسة شريفة ، ليكون معيناً عذبا تتلافى الآراء والمذاهب ، محاولاً الوُفوف على أسرار الحكمة في مجاري التنبیهات في اللغة العربية ، قاصداً الغوص في أعماق هذه المسائل للخروج بنتائج أقرب ما تكون إلى الصواب . فجادت الغاية من دراستنا لهذا الموضوع هو التعرف على السغناقي وإبراز طريقته في تقديم هذه اللطائف الجميلة ، إذ كانت تنبيهاته عبارة عن هدايا يقدمها للدارسين ، وهي بحاجة إلى دراسة تكشف مكامنها وتُسندرك نواقصها .

الكلمات المفتاحية : السغناقي -- الموصول -- المفضل .

after the warning is a question of validity in the eyes of the commentator in relation to the previous issues because it is a suspicion in attention or back of attention so the author resorted to the simile for fear that vonne is something important to the reader and he feels that he needs to stop him to her so he alerts him with the word alert or warnings Warnings this urge constitutes a step in studying how it is directed Alerts from a prominent figure of Arab growth in musola .. who added and exalted wha is known with new grammatical toches and noble souls in order to be a helper and attentive to the clashes of opinions and schools of thought.. so he sought to find out the secrets of wisdom in the streams of revelation in the Arabic language in tending to delve into the depths of these issues to come up with results as close as possible to the truth Qumyaut the purpose of our study of this topic is to act on Al sanaqi and nighlight his method in presenting this beautiful subtleties if his warnings are awhim presented by scholars and it is the need for a study that reveals their hidden meaning and he corrects its short comings Al -- sighinaqi -- Al mawssul -- Al mufasssal

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا، والصلاة والسلام على نبي الهدى والمنتقين سيدنا خاتم النبيين والمرسلين محمد بن عبد الله النبي الامي الامين تختلف مناهج العلماء وطرائقهم في عرض المادة النحوية بين موجز بعيد عن الأطلالة والملكل وبين مسهب لا يترك شاردة ولا واردة إلا وذكرها، وثالث ينهج منهجا وسطا لا يشرف ولا يغرب، والتعرف على هذه المناهج بعيد العالم والمتعلم، فكانت الفكرة الأولى أن أدرس منهج السغناقي في التنبیهات، إذ أودع فيها الكثير من التعليقات الهامة والتوضيحات الدالة ، كما أكثر من ذكر الأحكام النحوية مفصلا القول في كثير من المسائل، عارضا في ذلك العديد من المناقشات، والتحليلات، والتنبيهات، والإعتراضات التي تستحق البحث والدراسة فضلا عن بيان جهود السغناقي في التعامل مع التنبیهات النحوية عرضا وتوجيها، وتوضيفا لأنثراء المعنى وأضهار الخصائص التي أتمس بها السغناقي في تنبيهاته وبيان الصلة بين تنبيهات السغناقي وتنبيهات فاقضت طبيعة البحث أن يكون على المقدمة التي بيئت دوافع الدراسة وغاياتها، ووضحت منهجها،

يُعْبَهُ النَّمِيدُ الَّذِي عَرَفْنَا فِيهِ بِمُفْرَدَاتِ الْعُنُونِ، وَالْمُبْحَثِ الْاَوَّلِ كَانَ عَنِ التَّنْبِيهَاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْحُدُودِ وَالتَّعْرِيفَاتِ فَأُخْتَوِيَ عَلَى أَرْبَعِ مَسَائِلٍ نُمَّ خَصَّصَتْ الْمُبْحَثُ الثَّانِي لِدِرَاسَةِ التَّنْبِيهَاتِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالتَّقْسِيمَاتِ وَالتَّعْرِيفَاتِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا وَتَضَمَّنَ أَرْبَعُ مَسَائِلٍ أَيْضًا وَخَاتِمَةً اخْتَوَتْ عَلَى أُوْهُمْ النَّتَائِجِ الَّتِي تَوْصَلَتْ أَيْهَا نُمَّ قَائِمَةٌ بِهَيَؤَامِشِ الْبَحْثِ وَمُصَادِرِهِ وَأَمَّا عَنِ مَنِهَجِ الدِّرَاسَةِ فَأَقْتَضَتْ أَنَّ يَكُونُ الْمَنِهَجُ الْمُنْتَبِعَ فِيهَا مِنْهَجًا اسْتِقْرَائِيًّا وَصَفِيًّا تَحْلِيلِيًّا، يَفُؤْمُ عَلَى اسْتِقْرَاءِ التَّنْبِيهَاتِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ الْمَوْصَلِ ثَمَّ قَمَتَ بِوَضْعِ عُنْوَانٍ مَنَاسِبٍ لِكُلِّ مَسْأَلَةٍ عَلَى حِدَةٍ وَبَعْدَهَا ذَكَرَتْ نَصَّ الْمَسْأَلَةِ وَمِنَاقِشَةَ الْمَسَائِلِ مَنَاقِشَةً وَافِيَةً إِذْ حَاطَلَتْ أَنَّ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ ، وَأَوَاصِلَ لَمَّا قَالِ فِي كَثِيرٍ مِنَ كِتَابِ النِّحَاةِ السَّابِقِينَ وَمَوَازِنَتِهِ بِالْأَرَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ تَأْجِيلِ الْمَسْأَلَةِ تَبَعًا لِحَيْثِيَّاتِهَا مِنْ آرَاءِ وَشَوَاهِدِ ثَمَّ اَلْتَمَسَتْ عِلْمِيًّا لِلْوَصُولِ إِلَى النَّتَائِجِ الْمَرْجُوءَةِ وَإِلَى اللَّهِ الْجَأَ وَأَسْأَلُهُ الْقَبُولَ فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ تَوْفِيقٍ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ خَطَا اسْمُو فَحْسَبِي الْجَهْدِ وَالنِّيَّةِ . التَّمْهِيدُ لِتَعْرِيفِ بِمُفْرَدَاتِ الْعُنْوَانِ يَشْتَمِلُ عَلَى :

أَوَّلًا : تَعْرِيفِ التَّنْبِيهَاتِ لُغَةً وَاصْطِلَاحَاتِيًّا : حَيَاةُ الشَّارِحِ ( أَسْمَةٌ وَلَقَبُهُ وَنَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ ) ثَالِثًا : شَيْخُوهُ رَابِعًا : تَلَامِيذُهُ . خَامِسًا : نَبُوغُهُ فِي الْعِلْمِ سَادِسًا : مَوْلَاتُهُ . سَابِعًا : وَفَاتُهُ . ثَامِنًا : الْكِتَابُ مِيدَانِ الدِّرَاسَةِ .

#### أَوَّلًا : التَّنْبِيهَاتُ لُغَةً

وَرَدَّتْ مَادَّةُ ( نَبَّهَ ) فِي الْمَعْجَمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ مُجْرَدَةً وَمَزِيدَةً بِالْهَمْزَةِ وَالتَّاءِ ، وَذَلِكَ لَمَعَانٍ مُتَعَارِفَةٍ كَالِإِنْتِبَاهِ وَالْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ وَالتَّنْبِيهِ عَنِ الْغَفْلَةِ وَالرَّفْعَةِ وَالشَّرْفِ فَمِنْ ذَلِكَ مَا وَرَدَ فِي مُعْجَمِ الْعَيْنِ (( النَّبَّهُ الصَّلَاةُ تُوجَدُ عَنْ غَيْرِ طَلَبِ غَفْلَةً تَقُولُ وَجَدْتَهَا نَبَّهًا عَنْ غَيْرِ طَلَبٍ وَآ ضَلَلْتُهَا نَبَّهًا لَمْ تَعْلَمْ مَتَى صَلَّ )) ( الفراهيدي ، ٥٩ - ٦٠ ) وَقَدْ جَاءَ فِي مَقَابِيِسِ اللُّغَةِ (( النَّوْنُ وَالتَّوْبَاءُ وَالتَّهَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يُدَلُّ عَلَى إِرْتِفَاعٍ وَسُمْؤٍ وَمِنْهُ النَّبُّهُ وَالِإِنْتِبَاهُ وَهُوَ الْيَقِضَةُ وَالِإِرْتِفَاعُ مِنَ النَّوْمِ وَنَبَّهْتُهُ وَأَنْبَهْتُهُ وَمِنْهُ رَجُلٌ نَبِيهٌ أَيْ شَرِيفٌ )) ( ابن فارس ، ١٩٧٩ ، ٣٨٤ )

التَّنْبِيهَاتُ إِصْطِلَاحًا هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَجْمُوعَةٍ مِنْ مَسَائِلٍ مُهِمَّةٍ تَعْرُضُ لِلْمُؤَلَّفِ أَوْ الشَّارِحِ مِمَّا يُمْكِنُ إِذْرَاكُهُ مِنَ الْمَبَاحِثِ الْمُتَقَدِّمَةِ لِلْمُنْتَأَمِلِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَهِيَ مَطْنَةٌ الْغَفْلَةِ وَعَدَمِ التَّنْبِيهِ ، فَيَلْجَأُ إِلَى التَّنْبِيهِ لَمَّا لَدَلَّ مِنَ الْأَهْمِيَّةِ فِي نَظَرِهِ وَخَوْفِهِ مِنْ أَنَّ يَفُوتَ ذَلِكَ قِرَاءَةً مِنْ عَامِهِ النَّاسِ )) ( الأشموني ، ٤٣ )

#### ثَانِيًا : حَيَاةُ الشَّاعِرِ

إِسْمُهُ وَلَقَبُهُ وَنَسَبُهُ وَمَوْلَدُهُ: هُوَ حَسْبِيُّ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُجَّاجِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ لَقَبَهُ حُسَامُ الدِّينِ وَيُعْرَفُ أَيْضًا بِالْإِمَامِ وَحُسَامِ الْمَلِهُ وَالدِّينِ وَنِظَامِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ وَمُنْشِيءِ النَّظَرِ وَمِفْتِي الْبَشْرِ ، ( محي الدين الحنفي واخرون ، ٢١٢ ، ٢١٤ ) وَعُرِفَ بِالسَّغْنَاقِيِّ نِسْبَةً إِلَى الْبَلَدِ الَّتِي كَانَ يَسْكُنُهَا فِي ثَرْكِسْتَانَ ، ( السيوغي ، ٥٣٧ ) وَبِالْبُخَارِيِّ نِسْبَةً إِلَى بُخَارَى وَهِيَ مَدِينَةٌ مِنْ أَعْظَمِ الْمُدُنِ فِي مَا وَرَاءَ النَّهْرِ ، ( ٦ ) وَمَنْ نُمَّ بِالْحُنْفِيِّ لِأَنَّ نَسَابَهُ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ إِذْ كَانَ مِنَ الْبَارِزِينَ فِي هَذَا الْمَذَهَبِ وَلَهُ دِرَايَةٌ فِي أُصُولِهِ وَقَرَعَهُ ، ( الحموي ، ١٩٩٠ ، ٨١ ) وَبِالْبِصَاغَانِيِّ نِسْبَةً إِلَى صَاغَانَ وَهِيَ قَرْيَةٌ يَمُرُّ نَهْرُ الْوَحْشِ ( السيوخي واخرون ، ٣٣٢ ) وَمِمَّا يَجُزُّ الذِّكْرُ بِهِ هُنَا أَنَّ الْمُتَرْجِمِينَ لِشَخْصِيَّةِ السَّغْنَاقِيِّ لَمْ يَتِمَكَّنُوا مِنْ تَحْدِيدِ السُّنَّةِ الَّتِي وَلِدَ فِيهَا وَلَعَلَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ هُوَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُؤَلِّدُونَ وَلَا يَعْرِفُونَ النَّاسَ مَا سَيَكُونُونَ عَلَيْهِ فِي قَادِمِ الْأَيَّامِ وَلِذَلِكَ فَانَّ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ لَا نَجِدُ لَوْلَادَتَهُمْ ذِكْرًا كَمَا هُوَ الْحَالُ مَعَ السَّغْنَاقِيِّ وَعَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ يُمْكِنُنَا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ مَعْمُورٌ لَوْ لَا تِلْكَ الْكُتُبُ الَّتِي بَقِيَتْ وَخَلَّفَ ذِكْرَهُ لَمَّا عَرَفْنَا عَنْهُ شَيْئًا . ( محي الدين الحنفي ، ٢١٣ )

ثَالِثًا : شَيْخُوهُ طَلَبَ السَّغْنَاقِي الْعِلْمَ عَلَى يَدِ الْكَثِيرِ مِنْ شُيُوخِ عَصْرِهِ الْبَارِزِينَ ، بَدَأَ بِمَوْطِنِهِ خَوَارِزْمَ وَمَا حَوْلَهَا مِنَ الْبُلْدَانِ ، ثُمَّ تَنَّى بِرِحَالَتِهِ الْمُتَعَدِّدَةَ الَّتِي كَانَتْ مُعَيَّنًا مِنْ لَا يُنْصَبُ مِمَّا جُعِلَ يَنْهَلُ عِلْمًا غَزِيرًا ، وَيَحْضِي بِالنَّصِيبِ الْوَافِرِ ، وَالْقَدْرَ الْكَافِي عَلَى يَدِ عَدَدٍ مِنَ الشُّيُوخِ وَالْأَسَاتِذَةِ الَّذِينَ تُبِتَ لَهُ التَّلْمَذَةُ وَالرِّوَايَةُ عَنْهُمْ ، فَكَانَ مِنْ حُسْنِ الْحِظِّ أَنَّهُ تَتَلَمَّذَ عَلَى يَدِ إِعْلَامِ الْعَرَبِيَّةِ الَّذِينَ سَاهَمُوا فِي تَكْوِينِهِ الْفِكْرِيِّ وَبِنَائِهِ الْعَقْلِيِّ فَكَانُوا عَلَى النَّحْوِ الْآتِي : ( السَّغْنَاقِي وَآخَرُونَ ، ١٩٩٨ ، ٥ )

- ١ . زُكْنَ الدِّينِ الْأَفْشَنْجِي ( ت ٦٧١ هـ )
- ٢ . حَافِظُ الدِّينِ الْبُخَارِي ( ت ٦٩٣ هـ )
- ٣ . الْفَخْرُ الْإِسْفَنْدِي ( ت ٦٩٨ هـ )
- ٤ . شَرْفُ الدِّينِ الْحَنْدِي ( ت ٧٠٠ هـ )
- ٥ . حَافِظُ الدِّينِ النَّسْفِي ( ت ٧١٠ هـ )
- ٦ . جَلَالُ الدِّينِ الْمُعَسَّرَاتِي ( ت ٧١٨ هـ )
- ٧ . حَسَامُ الدِّينِ الْبِيْزَوْرِي ( ت ٧٢٥ هـ )

٨. فخر الدين الميمري (ت ٧٢٨ هـ)

٩. ناصر الدين بن العديم (ت ٧٥٢ هـ)

هكذا قَدَّرَ لِلسَّغْنَاقِيِّ أَنْ يَحْتَكَّ بهولاء الشُّيوخ وَيَعْرِفُ مِنْ يَتَابِعِ عِلْمِهِم وَيَسْتَفِيدُ مِنْ آرائِهِمْ وَتَقَاتِيهِمْ.

رَابِعًا : تَلَامِيذُهُ

لَقَدْ اسْتَقْبَلَ السَّغْنَاقِيُّ بِسَعَةِ عِلْمِهِ جَمْعًا كَبِيرًا مِنَ الطَّلَابِ لِيَكُونَ لَهُمْ مَنَهَلًا لِلْعِلْمِ يَرَوِي ظَمَأَهُ عَطَشِهِمْ وَيُبَلِّغُ صَدَاهُمْ فَشَاءَتْ الْأَقْدَارُ أَنْ يَشْهَدُ السَّغْنَاقِيُّ تَمَرَاتِهِ الْأُولَى قَطُوفًا دَانِيَةً وَهُمْ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي: (السيوخب واخرون ، ٣٤٧ )

١ جَلَّالُ الدِّينِ الفَجْرَوَانِي (ت ٧٣٠ هـ)

٢ قِوَامُ الدِّينِ الْكَاكَيِّ (ت ٧٤٩ هـ)

٣ إِبْنُ الْفَصِيحِ الْهَمْدَانِي (ت ٧٥٠ هـ)

٤ جَلَّالُ الدِّينِ الْكِرْلَانِي (ت ٧٨٩ هـ)

٥ نَجْمُ الدِّينِ وَشَمْسُ الدِّينِ التَّكْسِرِي (ت...هـ)

خَامِسًا تَبُوعُهُ فِي الْعِلْمِ: تَبِيعَ السَّغْنَاقِيُّ مَكَانَةَ مَرْمُوقَةَ فِي دُنْيَا الْفِقْهِ وَاللُّغَةِ، سَبَبَ عِلْمِهِ الثَّرُّ وَإِنْتَاجَهُ الْعَزِيرِ الَّذِينَ أَهْلَاهُ لِيَكُونَ عَالِمًا مِنْ إِعْلَامِ الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ وَحَسْبُنَا دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ مُؤَلَّفَاتِهِ الْقِيَمَةُ الَّتِي نَالَتْ حِصُوهَ عِنْدَ عَارِفِي فَضَلَّةٍ فَتَهَاقَفُوا عَلَى قِرَائَتِهَا، وَإِلَّا سَتَفَادَةُ مِنْهَا، فَقَدْ قَالَ عَنْهُ مُحْيِي الدِّينِ الْخُنْفِي ( محي الدين الحنفي ، ٢١٢ ) ((هُوَ الْإِمَامُ الْفَقِيهُ تَقُّهُ عَلَى الْإِمَامِ حَافِظِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ وَفَوَّضَ إِلَيْهِ الْفَتَاوَى وَهُوَ شَابٌ)) وَوَصَفَهُ ابْنُ تَغْرِي بَرْدِي (ت ٧٨٤ هـ) بِقَوْلِهِ (( الْفَقِيهُ الْكَبِيرُ الْمُبْدِعُ الْمَفْنُنُ شَارِحُ الْهَدَايَةِ )) وَقَالَ عَنْهُ الْكُنُوزِيُّ (ت ١٣٠٤) كَانَ (فَقِيهًا نَحْوِيًا جَدَلِيًا) . ( جمال الدين ، ٢٧٥ )

سَادِسًا مُؤَلَّفَاتِهِ: أَسْفَرَ سَعِيَّ السَّغْنَاقِيِّ فِي سِنَوَاتِ الْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ عَنْ ثِمَارِ طَلَّتْ وَمَا زَالَتْ غِذَاءً لِلْعُلَمَاءِ وَالْبَاحِثِينَ ، بَعْضُهَا صِلَ الْبَيْنَا وَالْبَعْضُ الْآخَرُ مَقْشُورٌ أَوْ فِي خَزَائِنِ الْمَكْتَبَاتِ الَّتِي لَمْ تَفْهَرَسْ بَعْدُ ، أَوْ مِمَّا ذَهَبَتْ بِهِ رِيَاحُ الزَّمَنِ أَوْ لَعِبَتْ بِهِ يَدُ الْخَدَثَانِ ، وَهِيَ تَصَانِيفُ مُخْتَلِفَةٌ تَضُمُّ آرَاءَهُ الْمُتَنَوِّعَةَ ، وَغَرَائِبَ كَلَامِهِ ، وَآيَاتٍ بَيَانَهَا وَهِيَ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي: ( للكنوي ، ٦٢ )

١. الْوَافِي فِي شَرْحِ الْإِخْسَبْتِكِيِّ.

٢. النِّهَائِيَّةُ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ.

٣. الْمَوْصِلُ عَيَّ شَرْحِ الْمَوْصِلِ.

٤. الْكَافِي

٥. كِتَابُ الْمَخْتَصَرِ مَخْطُوطٌ.

٦. النَّجَاحُ النَّالِيُّ نَحْوُ الْمَرَاحِ.

٧. التَّشْدِيدُ.

٨. شَرْحُ دَامِعَةِ الْمُبْتَدِعِينَ وَنَاصِرِ الْمُهْتَدِينَ مَخْطُوطٌ.

سَابِعًا وَفَاتُهُ: مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ قَدَّرَ الْمَوْتَ لَا أَحَدٌ يُعَارِضُهُ ، أَوْ يَخْتَلِفُ مِنْهُ ، فَكَانَتْ وَفَاتُهُ (رَحِمَهُ اللَّهُ) فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ أَرْبَعِ عَشَرَ وَسَبْعِمِائَةَ بِمِرْوِ. ( السغنافي واخرون ، ١٩٩٨ ، ١٩ - ٢٤ )

ثَامِنًا: الْكِتَابُ مِيدَانُ الدِّرَاسَةِ: هُوَ شَرْحُ لِكِتَابِ الْمَوْصِلِ فِي صَنْعَةِ الْإِعْرَابِ لِلرَّمْخَشَرِيِّ، يَعُدُّ تَالِثَ مُصَنَّفَاتِ السَّغْنَاقِيِّ الَّتِي بَعْدَ الْإِنْتِهَاءِ مِنْ تَبْيِضِ النِّهَائِيَّةِ فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ، قَاصِدًا مِنْ هَذَا التَّأْلِيفِ أَنْ يَنْحُوَ مِنْحَى آخَرًا، لَهُ فَوَائِدُ عَامَةٍ وَعَوَائِدُ شَامِلَةٍ، لِيَكُونَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ أَعْيُنُ النُّحُوصَةِ مِنْ طَوْبِيَّتِهِ دُرَّةً، فَرَأَى الْمَوْصِلُ فِي ذَلِكَ عَظِيمَ الْجَدْوَى رَشِيقَ الْمَتْنِ وَالْفَحْوَى. وَلَا بَدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْمَوْصِلَ كِتَابٌ ضَخْمٌ يُعْجَفُ فِي ثَلَاثَةِ مُجَلَّدَاتٍ نَقَطَ عَنْهُ الْعُبَارُ أَحَدَ الْبَاحِثِينَ السُّعُودِيِّينَ فِي ضَلِّ جَامِعَةٍ أَمِ الْفَرَى، فَجَاءَ الْكِتَابُ عَلَى قِسْمَيْنِ: الْأَوَّلُ قِسْمُ الدِّرَاسَةِ وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَفَصْلَيْنِ الْفَصْلَ الْأَوَّلِ السَّغْنَاقِيِّ حَيَاتِهِ وَأَثَارَهُ وَالْفَصْلَ الثَّانِي الدِّرَاسَةَ الْمُنْهَجِيَّةَ لِكِتَابِ الْمَوْصِلِ أَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَهُوَ خَاصٌ بِتَحْقِيقِ النَّصِّ، وَالْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ هُنَا أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي مَكُونٌ مِنَ الْمُقَدِّمَةِ الَّتِي وَصَحَّ مِنْهَا السَّغْنَاقِيُّ سَبَبَ تَسْمِيَّتِهِ الْكِتَابَ الَّذِي وَصَفَهُ بِوَصْلِ الْكَلِمَاتِ الْمُتَفَرِّقَةِ مِنْ ذِكْرِ تَنَاسُبِ الْأَصْنَافِ وَتَنْوِيرِ أَنْوَارِ الْمَعَانِي الْمُتَفَتِّحَةِ فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ سَمَّاهُ ( الْمَوْصِلُ مِنْ يَشْرَحُ الْمَوْصِلَ ) الَّذِي لَمْ يَزِدْ فِيهِ شَيْئًا اجْتِنَابًا إِلَّا مَا كَانَ بِالزِّيَادَةِ حُرِيًا وَقَدْ رَبَّبَ السَّغْنَاقِيُّ مَوْصِلَهُ وَقَفَا لِمَخْطُوطِ الْأَصْلِ الَّذِي جَاءَ عَلَى بَيَانِ مَعْنَى الْكَلِمَةِ وَالْكَلِمِ، وَمَا لِي ذَلِكَ وَالْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ، ثُمَّ الْمَجْرُورَاتِ

وهذا هو دَيْنُ الْقُدَمَاءِ فِي تَرْتِيبِهِمْ لِأَبْوَابِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ثُمَّ دُرُجٌ تَحْتَ كُلِّ بَابٍ عَدَدٌ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ النَّحْوِيَّةِ وَكُلُّ مَوْضُوعٍ مِنْ تِلْكَ الْمَوْضُوعَاتِ تَضُمُّ عَدَدًا مِنَ الْمَسَائِلِ تَتَدْرُجُ تَحْتَ مُسَمًّى وَاحِدًا. وَبَعْدَ ذَلِكَ قَائِمَةٌ الْفَهَارِسُ مُدَيَّلَةٌ بِفَهَارِسِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ وَالْأَشْعَارِ وَالْأَمْثَالِ ثُمَّ تَلَا ذَلِكَ قَائِمَةُ الْمَصَادِرِ وَالْمُرَاجِعِ وَفِهْرِسِ الْمُحْتَوِيَّاتِ، وَبِهَذَا خَتَمَ الْكِتَابَ الَّذِي بَلَغَ عَدْدُ أَوْزَاقِهِ إِلَى (١٢٥١) وَرَقَّهُ، لِيَكُونَ مَدَارَ دِرَاسَتِنَا فِي هَذَا النَّحْثِ.

## المبحث الأول : التسيهات التي تتعلق بالحدود والتعريف

ويشتمل على أربع مسائل : المسألة الأولى إجتماع الاسم واللقب المسألة الثانية صلة الموصل المسألة الثالثة : الإختلاف في متعلق الخبر . المسألة الرابعة : ما جاز فيه الوجهان ( الصرف ومنعه ) . المسألة الأولى : إجتماع الاسم واللقب قَالَ السَّعْنَقَايِي فِي تَنْبِيهِ : ( إِذْ اجْتَمَعَ الْإِسْمُ وَاللَّقَبُ وَجَبَ تَأْخِيرُ اللَّقَبِ عَنِ الْإِسْمِ لِأَنَّ فِي الْعَالِيَةِ يَكُونُ اللَّقَبُ مَنْقُولٌ مِنْ إِسْمٍ ) ( الزركلي ، ٢٠٠٢ ، ٢٤٧ ) لَقَدْ ذَكَرَ السَّعْنَقَايِي هَذَا التَّنْبِيهِ عِنْدَمَا سَاقَ إِلَيْهِ مَقَامَ الْحَدِيثِ عَنِ اجْتِمَاعِ الْإِسْمِ وَاللَّقَبِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَنْبِيَةَ الْفَارِي إِلَى أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْإِسْمُ وَالْكُنْيَةُ ، وَجَبَ تَأْخِيرُ الْكُنْيَةِ عَنِ الْإِسْمِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ اللَّقَبَ فِي الْعَالِيَةِ مَنْقُولٌ مِنْ إِسْمٍ غَيْرِ إِنْسَانٍ فَلَوْ قَدَّمَ بِأَنْ قِيلَ ( بَطْنُ زَيْدٍ ) لَتَوَهَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ مُسَمَّاهُ الْأَصْلِيَّ وَذَلِكَ مَأْمُونٌ بِتَأْخِيرِهِ فَلَمْ يُعَدَّلْ عَنْهُ. ( السقنفاي ، ١٩٩٨ ، ٩٨ - ٩٩ ) وَلَا بَدَّ مِنْ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ السَّعْنَقَايِي لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنْ مَا ذَكَرَهُ سَيُّوْبَةُ ، ( السقنفاي ، ١٩٩٨ ، ٩٨ - ٩٩ ) إِلَّا أَنْ سَيُّوْبَةُ قَدْ عَرَضَ الْمَسْأَلَةَ أَكْثَرَ تَقْصِيلاً ، فَجَاءَ عِنْدَهُ فِي بَابِ الْأَلْقَابِ أَنَّهُ إِذَا لَقِبْتَ مُفْرَدًا بِمُفْرَدٍ أَضْفَعْتَهُ إِلَى الْأَلْقَابِ ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو وَيُونُسَ وَالْخَلِيلِ وَذَلِكَ نَحْوُ هَذَا سَعِيدُ كَرَزٍ ، وَهَذَا وَهَذَا قَيْسُ قُفَّةٍ قَدْ جَاءَ ، فَإِنَّمَا جَعَلَتْ قُفَّةٌ مَعْرِفَةً لِأَنَّهُ أَرَادَ الْمَعْرِفَةَ الَّتِي أَرَدْتَهَا إِذَا قُلْتَ هَذَا قَيْسُ فَلَوْوُنْتُ قُفَّةٌ صَارَ الْإِسْمُ نِكْرَةً ، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِذَا كَانَ نِكْرَةً وَمَعْرِفَةً بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ فَيَصِيرُ قُفَّةٌ هُنَا كَأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرِفَةً قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ أَضْفَعْتَ إِلَيْهَا . ( سيويه ، ١٩٨٨ ، ٢٩٣ - ٢٩٦ ) وَمِمَّا يَجْدُرُ الذِّكْرُ بِهِ هُنَا أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ وَائْتِ يُكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا وَإِلَّا أَتَّبَعَ أَيُّ رَدْفٍ . ( المصدر نفسه ) مِنْ خِلَالِ قَوْلِهِ يُبَيِّنُ لَنَا إِذَا كَانَا الْإِسْمُ وَالْكُنْيَةُ مُفْرَدَيْنِ ، فَضُفَّ الْإِسْمُ إِلَى الْكُنْيَةِ إِنْ لَمْ يَمْنَعْ مِنَ الْإِضَافَةِ مَانِعٌ ، وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَقَوْلُكَ ( هَذَا سَعِيدُ كَرَزٍ ) يَتَأَوَّلُونَ الْأَوَّلَ بِالْمُسَمًّى ، وَالثَّانِي بِالْإِسْمِ. ( ابن مالك ، ١٤ ) أَمَّا الْكُوخِيُّونَ فَذَهَبُوا إِلَى جَوَازِ اتِّبَاعِ الثَّانِي لِلأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ كَقَوْلِهِ : ( هَذَا سَعِيدُ كَرَزٍ ، وَرَأَيْتُ سَعِيدًا كَرَزًا ، أَوْ مَرَرْتُ بِسَعِيدِ كَرَزٍ ) وَالْقَطْعُ إِلَى التَّنْصِبِ بِإِضْمَارِ الْفِعْلِ الرَّفْعِ بِإِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ نَحْوَ مَرَرْتُ بِسَعِيدِ كَرَزًا ، أَوْ كَرَزٍ ) أَيُّ أَعْنِي كَرَزًا وَهُوَ كَرَزٍ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنَا مُفْرَدَيْنِ بِأَنَّ كَانَا مُرَكَّبَيْنِ ، نَحْوُ : ( عَبْدُ اللَّهِ أَنْفُ النَّاقَةِ ) أَوْ إِسْمٍ نَحْوُ : ( عَبْدُ اللَّهِ بَطْنُ ) أَوْ كُنْيَةٍ نَحْوُ : ( عَمْرُو أَنْفِ النَّاقَةِ ) اِمْتَنَعَتْ الْإِضَافَةُ لِلطَّوْلِ ، وَحِينَئِذٍ تَتَّبِعُ الَّذِي رَدْفٌ أَيُّ الْكُنْيَةِ لِلإِسْمِ فِي الْإِعْرَابِ بَيَانًا ، أَوْ بَدَلًا ، وَقَدْ حَازَ الْقَطْعُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَكَذَا أَنَّ كَانَا مُفْرَدَيْنِ وَمَنْعُ الْإِضَافَةِ مَانِعٌ كَالِ نَحْوِ : ( الْخَارِثُ كَرَزًا بَيَانًا ) ( الأشموني ، ١٩٩٨ ، ١٢ ) وَذَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ الْأَبْهَرِيَّ قَدْ فَرَّقَ بَيْنَ قَعَالٍ : ( الْإِسْمُ وَالْكُنْيَةُ الْإِسْمُ يَقْصِدُ بِدَلَالَتِهِ الْأَدَاتِ الْمَعْنِيَّةِ ، وَاللَّقَبُ يَقْصِدُ بِهِ الْأَدَاتُ مَعَ الْوُصْفِ ، وَذَلِكَ يَخْتَارُ اللَّقَبُ عِنْدَ أَرَادَهُ التَّعْضِيمَ أَوْ الْإِهَانَةَ ، وَإِذَا اجْتَمَعَ الْإِسْمُ وَاللَّقَبُ ، يُؤَخَّرَ اللَّقَبُ عَنِ الْإِسْمِ غَالِبًا ، لِأَنَّ اللَّقَبَ يُشْبِهُ النَّعْتُ فِي إِشْعَارِهِ بِالْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالنَّعْتُ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْمَنْعُوتِ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ ) ( الأزهرى ، ٢٠٠٠ ، ١٣٣ ) وَيَبْدُو مِنْ خِلَالِ مُطَالَعَتِنَا لِلْكِتَابِ أَنَّهُ رُبَّمَا يَتَقَدَّمُ الْكُنْيَةُ عَلَى الْإِسْمِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ( مِنَ الْوَافِرِ )

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو وَجَدِي

أَبُوهُ مَنْذُرُ مَاءِ السَّمَاءِ ( الأزهرى ، ٢٠٠٠ ، ١٣٣ )

فَمَحَلَّ الشَّاهِدِ فِيهِ أَنَّهُ قَدَّمَ الْكُنْيَةَ مُزَيْقِيَا عَلَى الْإِسْمِ عَمْرُو وَمَزَيْقِيَا لَقَبُ عَمْرُو ، وَعَمْرُو بِالْجَرِّ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى مُزَيْقِيَا أَوْ بَدَلٌ مِنْهُ ، وَسَبَبُ جَرِيَانِ هَذِهِ الْكُنْيَةِ عَلَى عَمْرُو لِأَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ كُلَّ يَوْمٍ خُلْيَبِينَ فَإِذَا أَمْسَى مَرَّقَهُمَا ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَلْبَسَهُمَا ثَانِيًا ، فَهُوَ مِنْ مَلُوكِ الْيَمَنِ وَمَنْذُرٌ أَحَدُ أَجْدَادِهِ لِأُمِّهِ ، وَهُوَ مَنْذُرُ بَنِ إِمْرِئِ الْقَيْسِ بَنِ النُّعْمَانِ ، أَحَدُ مَلُوكِ الْخَيْرَةِ ( وَمَاءُ السَّمَاءِ ) لَقَبُ مَنْذُرٍ ، وَخْتَلَفَ فِي سَبَبِ جَرِيَانِهِ عَلَيْهِ فَقِيلَ ( لِحُسْنِ وَجْهِهِ ) وَقِيلَ ( أَنَّ أُمَّهُ كَانَ يُقَالُ لَهَا مَاءُ السَّمَاءِ لِحُسْنِهَا ) فَاشْتَهَرَ الْمَنْذُرُ بِلَقَبِ أُمِّهِ وَاسْمِهَا ، مَاوِيَّةُ بِنْتُ عَوْقِبِ الْخَزْرَجِيِّ ، هُوَ مِنْ مَلُوكِ الْيَمَنِ فَأَرَادَ أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ بِذَلِكَ أَنَّهُ كَرِيمُ الطَّرْفَيْنِ نَسِيبَ الْجَهْتَيْنِ . ( العنيمي واخرون ، ٢٠١٠ ، ٣٥٥ ) فَصَفْوَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ السَّعْنَقَايِي قَدْ كَسَى تَوْبَهُ الْبَصْرِيَّ إِلَّا أَنَّهُ مَا لَمْ يَذْكُرْ لَنَا شُرُوطَ الْإِسْمِ كَمَا فَعَلَ النَّحَّاءُ بَلْ اِكْتَفَى بِذِكْرِ تَنْبِيهِهِ بِتَقْدِيمِ الْإِسْمِ عَلَى الْكُنْيَةِ دُونَ شُرُوطِ

الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَّةِ صِلَةَ الْمُوَصِّلِ قَالَ السَّعْنَقَايِي فِي تَنْبِيهِ : ( لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ عَائِدٍ إِلَى الْمَوْصُولِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ ضَمِيرٍ مِنْهَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ مُطَابِقًا لِمَوْصُولَةٍ وَيَكُونُ عَائِدًا ) ( السقنفاي ، ١٩٩٨ ، ٩١٦ ن ٩١٧ ) وَرَدَّ هَذَا التَّنْبِيهِ فِي سِيَاقِ ذِكْرِ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ صِلَةً ، فَذَكَرَ تَنْبِيَةَ لِإِزَالَةِ الْعُمُوضِ الَّذِي يُحِيطُ بِالْمَسْأَلَةِ ، وَهُوَ بِالْحَقِيقَةِ ، ( ٢٦ ) أَقْرَبَ إِلَى عِبَارَاتِ الْمُتُونِ ، مِنْ حَيْثُ الْوَجَارَةُ ، وَكَمِيَّةُ الْمَعْلُومَاتِ ، فَذَكَرَ أَنَّهُ مَا جَاءَ عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحَّاءِ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ دَاتٌ ضَمِيرٍ مُطَابِقٍ لِلْمُوَصِّلِ فِي الْأَفْرَادِ وَالتَّنْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا لِيَرْبُطَهُمَا بِهِ ، وَيُسَمَّى عَائِدًا لِعُودِهِ إِلَى الْمُوَصِّلِ ، وَلَكِنْ قَدْ

يَخَافُهُ الصَّاهِرُ فَتَقُومُ مَقَامَهُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ( ( سَعَادُ اللَّيِّ أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا ) ) أَرَادَ بِذَلِكَ ( ( سَعَادُ اللَّيِّ أَصْنَاكَ حُبُّهَا ) ) فَكَانَتْ بَصَاهِرُ سَعَادُ عَنْ صَمِيرِهَا حَيْثُ وَضِعَ الْإِسْمُ الصَّاهِرُ سَعَادُ الثَّانِيَةِ فِي آخِرِ الصَّدْرِ بَدَلِ الْعَائِدِ مِنْ جُمْلَةِ الصَّفَةِ ، فَالْأَصْلُ ( ( سَعَادُ اللَّيِّ أَصْنَاكَ حُبُّهَا ) ) مُعَوَّدُ الْإِسْمِ الطَّاهِرِ بَدَلِ الصَّمِيرِ ، لَكِنْ إِذْ ثَبِتَ التَّقْدِيرُ عَلَى الْأَصْلِ هُوَ ( ( سَعَادُ اللَّيِّ أَصْنَاكَ حُبُّهَا ) ) لَلزِمَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا فِي الْإِعْرَابِ ، وَذَلِكَ لِخُلُوقِ الصِّلَةِ مِنَ الصَّمِيرِ فَالْإِسْمُ الصَّاهِرُ النَّائِبُ عَنِ الصَّمِيرِ ، فِي الْبِنْيَةِ بَلْفِظِ الْإِسْمِ وَالْمَوْصُوفِ بِالْمَوْصُولِ وَهُوَ ( ( سَعَادُ ) ) فَحَصَلَ التَّكْرَارُ ، لِذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ تَخْرِيجُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَيْهَا ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، وَذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ . ( ابن مالك ، ١٩٩٠ ، ٢١٢ ) ثُمَّ الْمَوْصُولُ إِنْ طَاقَ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ ، فَلَا إِشْكَالَ فِي مُطَابَقَةِ الْعَائِدِ لِفَضَاءٍ وَمَعْنَى ، وَإِنْ خَالَفَ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ بِأَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا اللَّفْظُ مُذَكَّرًا وَأُرِيدَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ نَحْوُ ( ( مِمَّا ) ) ف ( ( مِنْ ) ) أَغْلَبَ الْمُرَادُ بِهَا لِلْعَاقِلِ ( ( وَمَا ) ) أَغْلَبَ الْمُرَادُ بِهَا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ وَ ( ( مَا ) ) مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ الْمُبْهَمَةِ الَّتِي تَتَّخِذُ بِقَرِينِهِ ، تَتَّخِذُ الْمَقْصُودَ مِنْهُ سِوَاهُ أَكَّانَ مُفْرَدًا أَمْ تَنْبِيئَهُ أَمْ جَمْعًا مُذَكَّرًا أَمْ مُؤَنَّثًا ، فِيهِ الْعَائِدِ وَجِهَانِ أَوْلَاهِمَا مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ عِنْدَ الْعَرَبِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ) ) ( ( سُوْرَةُ الْأَنْعَامِ ، آيَةٌ : ٢٥ ) ) وَثَانِيَهُمَا : مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ( ( وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ) ) ( ( سُوْرَةُ يُونُسَ ، آيَةٌ : ٤٧ ) ) مَا لَمْ يَحْصُلْ مِنْ مُطَابَقَةِ اللَّفْظِ لَيْسَ نَحْوُ : ( ( أُعْطِ مِنْ سَأَلْتُكَ وَلَا تَقُلْ مِنْ سَأَلْتُكَ ) ) لِأَنَّ فِيهَا إِبْهَامًا لِلسَّمَاعِ مَعَ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مُؤَنَّثٌ ( ( الْأَزْهَرِيُّ وَآخَرُونَ ، ٢٠٠٠ ، ١٦٧ ) ) فَخِلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ السِّغْنَاقِي سَاقٍ فِي تَنْبِيئِهِ مَا جَاءَ عِنْدَ أَكْثَرِ النُّحَاةِ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي مُوَصَّلَةٍ لَيْسَ بِبَعِيدٍ عَنِ مَا حَوْتَهُ كُتِبَ النَّحْوُ الْعَرَبِيُّ فَيَبْدُو لَنَا أَنَّ السِّغْنَاقِي قَدْ تَأَثَّرَ بِمَنْ سَبَقَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَخْفَى وَجَاهَتُهُ وَمَنْطِقِيَّتُهُ مِمَّا يَجْعَلُ تَنْبِيئَهُ مَقْبُولًا عِنْدَ كُلِّ عَاقِلٍ .

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثِيَّةُ : الْإِخْتِلَافُ فِي مُتَعَلِّقِ الْخَبَرِ قَالِ السِّغْنَاقِي فِي تَنْبِيئِهِ : ( ( وَالْأَكْثَرُ عَلَى الْمُفْرَدِ فِي الطَّرْفِ فِعْلٌ كَمَا إِخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَتَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ بِهِ فِيهَا لِأَنَّ التَّعْلُقَ بِالْأَصْلِ لِلْأَفْعَالِ لِأَنَّ الطَّرْفَ لَا يَخْلُو عَنْ تَقْدِيرِ حَرْفِ الْجَرِّ وَحُرُوفِ الْجَرِّ وَضَعَتْ لِنَقْضِي بَعْمَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ وَإِذَا وَجِبَ التَّقْدِيرُ فَالْأَصْلُ أَقْرَبُ وَالَّذِي يُوضِّحُ صِحَّةَ ( ( السِّغْنَاقِي ، ١٩٩٨ ، ٢٧٢ ) ) هَذَا الْقَوْلِ وَفُوقَ الطَّرْفِ صِلَةٌ ، لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً وَلَا تَتَّحَقُّ الْجُمْلَةُ إِلَّا بِوُفُوعِ الْفِعْلِ )) تَخَدَّتِ السِّغْنَاقِي فِي مُوَصَّلَةٍ عَنْ عِلَّةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي تُعَدُّ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا إِذْ كَانَ الْخَبْرُ مَجْرُورًا ، أَوْ طَرْفًا ، فَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِمُخَدَّوْفٍ ، وَجُوبًا فَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ فِي تَقْدِيرِ ذَلِكَ الْمُخَدَّوْفِ هَلْ هُوَ فِعْلٌ أَمْ إِسْمٌ ؟ فَتَتَوَلَّى السِّغْنَاقِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حِرْصًا مِنْهُ عَلَى إِكْمَالِ النَّاقِصِ ، وَإِيرَادِ الْأَرَاءِ وَالْأَدِلَّةِ وَمُنَاقَشَتِهَا فَكَانَ تَنْبِيئُهُ كَمَا مُوَضَّحًا فِي قَوْلِهِ قَدْ كَسَا ثَوْبَهُ الْبَصْرِيُّ فَقَدْ ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ ( ( ٣٠ ) ) إِلَّا أَنَّ الْمُخَدَّوْفَ هُوَ فِعْلٌ تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ فَعَلُوا لَهُ كِنَمَاءٍ قَالِ السِّغْنَاقِي أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنْ يَنْتَصِبَ بِالْإِخْلَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدِئِ فِي الْمَعْنَى مُبْتَدِئٌ إِلَّا لِأَنَّهُ لَوْ قُلْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو مُنْطَلِقٌ كَانَ قَائِمٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَتَّحَقَّ الْجُمْلَةُ إِلَّا بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى هُوَ زَيْدٌ وَمُنْطَلَقٌ فِي الْمَعْنَى هُوَ عَمْرُو فَإِذَا قُلْنَا زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمْرُو وَرَأَيْكَ لَمْ يَكُنْ أَمَامًا فِي الْمَعْنَى هُوَ زَيْدٌ وَلَا وَرَأَيْكَ فِي الْمَعْنَى هُوَ عَمْرُو كَمَا كَانَ قَائِمٌ فِي الْمَعْنَى هُوَ زَيْدٌ وَمُنْطَلَقٌ فِي الْمَعْنَى هُوَ عَمْرُو فَلَمَّا كَانَ مُخَالَفًا لَهُ نُصِبَ عَلَى الْإِخْلَافِ لِيفْرَقُوا بَيْنَهُمَا ( ( أَبُو بَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ وَآخَرُونَ ، ٢٠٠٣ ، ١٩٧ ) ) فِي حِينِ نَرَى ابْنَ السَّرَاحِ خَالَفَ جُمْهُورَ النُّحَاةِ فَذَكَرَ أَنَّ الطَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ إِذْ وَقَعَا خَبْرًا أَوْ خَالًا أَصْفَهُ لَا يَتَعَلَّقَانِ بِمُخَدَّوْفٍ تَقْدِيرُهُ اسْتَقَرَّ أَوْ مُسْتَقَرٌّ إِذْ كَانَ يَرَى أَنَّهُمَا قِسْمٌ مُسْتَقَلٌّ بِنَفْسِهِ يَقَابِلُ الْجُمْلَتَيْنِ الْإِسْمِيَّةَ وَالْفِعْلِيَّةَ ( ( ابْنُ السَّرَاحِ ، ٢٥ ) ) وَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانٍ قَدْ عَزَى لَهُمَا أَنَّهُ يُنْصَبُ بِتَقْدِيرِ إِسْمِ الْفَاعِلِ وَالتَّقْدِيرِ زَيْدٌ مُسْتَقَرٌّ أَمَامَكَ وَاعْتَلُو بِذَلِكَ بِأَنَّ تَقْدِيرَ إِسْمِ الْفَاعِلِ أَوْلَى بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ لِأَنَّ إِسْمَ الْفَاعِلِ يَجُوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِ حَرْفُ الْجَرِّ وَالْإِسْمُ هُوَ الْأَصْلُ وَالْفِعْلُ فَرَعٌ فَلَمَّا وَجِبَ تَقْدِيرُ إِحْدَاهُمَا كَانَ تَقْدِيرُ الْأَصْلِ أَوْلَى بِتَقْدِيرِ الْفَرَعِ أَمَّا ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ فَاخْتَارَ رَأْيًا قَائِلًا فِيهِ وَالْحَقُّ عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَتَرَجَّحُ تَقْدِيرُهُ إِسْمًا وَلَا فِعْلًا بَلْ بِحَسَبِ الْمَعْنَى ثُمَّ قَالَ وَأَنْ جِهَلَتْ الْمَعْنَى فَقَدَّرَ الْوُصْفَ لِأَنَّهُ صَالِحٌ لِلزُّمْنَةِ كُلِّهَا وَإِنْ كَانَتْ حَقِيقِيَّةَ الْحَالِ ( ( الصَّبَانِ وَآخَرُونَ ، ٢٨٢ ) ) فِي حِينِ نَحَى الدَّبَاغُ مَنَحَى آخَرَ فَقَالَ الْمُتَعَلِّقُ الْمَخَدَّوْفُ هُوَ الْخَبْرُ لَا الصَّرْفُ عَلَى الرَّاجِحِ أَمَّا لِإِخْلَافِ عَلَيْهِ الْخَبْرُ لِنَيْابَتِهِ عَنِ الْمَخَدَّوْفِ فَالْخَبْرُ إِذَا وَقَعَ صَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا رَاجَعَ فِي التَّقْدِيرِ إِلَى الْمَفْرَدِ أَوْ الْجُمْلَةِ . ( ( الدَّبَاغُ ، ٢٠١٩ ، ٢٥٣ ) )

سَبَقَ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ تَحْتَوِي أَرْبَعَ آرَاءٍ وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّلَايِي :  
أَوَّلًا : بِأَنَّ الْمُفْرَدَ هُوَ الْفِعْلُ وَهَذَا مَا قَلَّ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ وَتَأَقَّتْ إِلَيْهِ نَفْسُ السِّغْنَاقِي

ثَانِيًا : إِنَّ النَّاصِبَ فِيهِ هُوَ الْإِخْلَافُ وَهُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ وَخَالَفَهُمُ السِّغْنَاقِي

ثَالِثًا : إِذْ كَانَ الْخَبْرُ طَرْفًا أَوْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ فَهُوَ لَا يَتَعَلَّقُ بِمُخَدَّوْفٍ وَإِنَّهُ مُتَمِّمٌ قَائِمٌ بِذَاتِهِ وَهَذَا مَا عَزَى إِلَى ابْنِ السَّرَاحِ

رَابِعًا : إِنَّهُ مُنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ إِسْمِ الْفَاعِلِ وَهَذَا مَا نُسِبَ إِلَى ابْنِ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانٍ

خَامِسًا : إِنَّهُ لَا يُعْرَى تَقْدِيرًا إِلَى إِسْمٍ أَوْ فِعْلٍ بَلْ إِلَى الْمَعْنَى وَهَذَا مَا جَاءَ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ

سَادِسًا إِنَّ الْخَبْرَ هُوَ الْمُتَعَلِّقُ وَحَدَهُ وَهُوَ قَوْلُ الدَّبَاغِ

المسألة الرابعة ما جاز فيه الوجهان ( الصرّف ومنعه ) قال السّغناقي : ( لإجتماع علاقتي التائيث ، فنعين الثالث فعلم بهذا أن الزيادة في ثلاثة كانت للتائيث ، أن لا يكون للمؤنث السّفوط أصلاً للّخو ، ولا أن يكون الزيادة أصلاً للمذكّر ، ثم التائيث لا يُعْتَدُ به ما لم يكن لازماً وتغني بالآزم الذي لا يفارق الكلمة بوجه لأن العلمية تخترم الزيادة والنقصان فصارت التاء لازمة والمعنوي كذلك نحو ( قتييل ) للمؤنث غير معتد به إلا مع العلمية ملوكه أو عبير علم زائداً على ثلاث أحرف نحو زينب وعناق لم تصرّفه ، بخلاف رجلٍ مسمى ب ( رباب ) لأنه لدينا للمؤنث في الأصل لأنه اسمٌ للسحاب كذلك ( حائض وطالق ) لأنه مُذَكَّرٌ في الأصل وصفت به مؤنثٌ ثم إنّما شرط اللزوم في التائيث مع الصرّف ) ( السغناقي ، ١٩٩٨ ، ١٧٨ ) لقد ورد هذا التثنية في سياق ذكر ما يمنع من الصرّف للعلمية والتائيث ( فاطمة ) ، ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ التائيث المعنوي فقط يمنع من الصرّف وجوباً إذا كان مع العلمية إحدى الأمور الأربعة التي سنذكرها لاحقاً وأما إذ لم توجد هذه الشروط جاز فيه الوجهان : أي الصرّف ومنعه فهذا ما صرح به السّغناقي في تثبيته فذكر أنّ التائيث بالتاء شرطه العلمية لبصير التائيث لازماً ، لأنّ الإعلام محفوظاً بقدر الإمكان ، بخلاف الصفات ، لأنّ العلمية لها وضع ثانٍ ، وكلّ حرف وضعت عليه الكلمة لا ينفك من الكلمة والتائيث المعنوي كذلك شرطه العلمية . ( السغناقي ، ١٩٩٨ ، ١٧٨ ) واستطرد السّغناقي في تثبيته فذكر أنّ التائيث المعنوي فقط يمنع من الصرّف وجوباً إذا كان فيه مع العلمية أحد الأمور الأربعة وهما أمل الزيادة على ثلاثة أحرف نحو ( زينب ) ( وعناق ) أو كان متحرك الربط ك ( حلب ) علماً على بلدة و ( سقر ) علماً على طبقة من طبقات جهنم أو المحممة ، نحو ( حمص ، وجور ، وماء ) فالأولى علماً لبلدة في الشام والآخرين بلدان بقراس ، أو النقل من المذكّر إلى المؤنث ، نحو ( زيد ) علماً على امرأة و ( مصر ) علماً لبلدة مشهورة سميت باسم بابنها ، فشرط تختم منع الصرّف موجود وهو النقل من المذكّر إلى المؤنث ، فإن لم يوجد فيه شيء من هذه الأربعة ، جاز فيه الوجهان الصرّف ومنعه نحو : ( هند ، ودعد ، وجمل ) أما الصرّف فقد شرط فكأنه لم يوجد فيه إلا علة واحدة ، وأما المنع فلوجود العلتين في الجملة ، وعدم النظر لفقْد شرط تأثيرهما واختلفت في الأولى منهما والأرجح المنع إذ رأي بالوجهين . ( أبو بركات واخرون ، ٢٠٠٣ ، ١٩٧ )

كقول الشاعر ( من المسرح )

لم تتلف بفضل مؤزرها

دعد لم تسق دعد في العلب

الشاهد في ( دعد ) فالأولى مصروفه والتائية ممنوع من الصرّف ( والقلب ) جمع غلبة وهي إناء من خشب تُشرب فيه أعیان العرب وفي الصحاح الغلبة مغلّب من جلد وجمع غلب وغلاب فالمعنى أنّ دعداً هذه لم يكن لها فضل أي زائد على مؤزرها لتتلف به ولم تُشرب في تلك الأواني وهذه كتابه عن كونها ليست من بنان الأعیان . العطار ، ٧٤ ) غير أنّ عيسى بن عمر يرى أنّه يجوز فيه الوجهان ، ولكن المنع أولى فالمنع في ذلك أحق فهو مذهب جمهور النحاة ( سيويه ، ١٩٨٨ ، ٢٤ ) وذهب الأخفش والزجاج إلا أنّه متحتم المنع ، ويرى أبو علي الصرّف أصح ويرى ابن حنبل أنّ أجوداً للعتين ترك الصرّف وكذا ابن هشام الأنصاري ، وقال الزجاج ( لأن السكون لا يتغير حكماً أو أوجه إجتماع علتين يمنعان الصرّف ) ( الزجاج ، ٧٧ ) فذكر البطلوسي ( ت ٥٢١ ) أنّ هذا البيت يرون الجري والعلب جمع عليه وهو إناء يصنع من جلود الإبل فقد وصف أنّ ( دعد ) متيتان بالنعمة والرفاهية ولم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن بالمأزر وتشريح الألبان في العلب ، ويجوز في ( دعد ) الأولى الصرّف وترك الصرّف ولا يجوز في التائية الصرّف لفساد وزن الشعر وكرّر ذكر ( دعد ) ولم يضمها تنويهاً بذكرها وإشارة ، أو تلذذ الأسمها واستطابة . ( البطلوسي ، ١٩٩٦ ، ١٩٥ )

### المبحث الثاني التسيهات التي تتعلق بالتقسيمات والتعريفات وماقاربها

ويشتمل على أربع مسائل المسألة الأولى : دلالة الحركات الإعرابية القصيرة . المسألة الثانية : أحكام متعلقة بضمير الفصل . المسألة الثالثة : الخلاف في العطف على الضمير المرفوع المتصل في المفعول به المسألة الرابعة : أسميه وحرفيه ( مذ ومُذ ) والاسم الواقع بعدهما ي المسألة الأولى : دلالة الحركات الإعرابية القصيرة من المشهور أنّه في الصمائر المتصلة نحو ( كتبت ) أنّ ( التاء ) تضم للمتكلم ( أنا ) وتفتح للمخاطب ، ( أنت ) وتكسر للمخاطبة ( أنت ) وهذا ما ذكره السّغناقي في تثبيته و زاد عليه دلالة كلّ حرك أضْمُ ضمير المتكلم وفتح ضمير المخاطب وكسر ضمير المخاطبة ، فلنا طلب الفرق بينهما أمّا اختصاص ضمير المتكلم بالضمّة ، فلأنّ المتكلم يكون مُذَكَّرًا أو مؤنثًا ، فدَلَّ ضميره على المعنيين فأعطي الحركة التي تحصل بالعضوين ، وهما الشفتان ، لأنّ المتكلم أول فيختار له أقوى الحركات وهي الضمة وأما اختصاص ضمير المخاطب بالفتحة فلأنّ المخاطب كثير والكثير تستدعي الخفة وهي الفتحة ، وأما اختصاص ضمير المخاطبة ، بالكسرة فلأنّما جزء الأياء وهي من علامات المؤنث ، ( السغناقي ، ١٩٩٨ ، ١٧٨ ) واستطرد في تثبيته قائلًا : ( إنّ التاء في

صَمَّتْ تَضُمُّ عَلَى طَرِيقَةِ الْمَشَابَهَةِ إِذْ وَصَلَتْ لِمِيمِ وَالْفَتْ الْمَخَاطِبِينَ وَالْمَخَاطِبَتِينَ فَإِنَّمَا صَمَّتْ إِجْرَاءَ الْمِيمِ مَجْرَى الْوَاوِ ، لِأَنَّ الْمِيمَ مِنْ مَخْرَجِ الْوَاوِ ، وَلِأَنَّهَا مِنَ الشَّفَةِ ، وَالْوَاوُ مِنْ ضَمَائِرِ الْجَمْعِ وَكَذَلِكَ تَضُمُّ إِذْ وَصَلَتْ لِمِيمِ سَاكِنَهُ لِلْمَخَاطِبِينَ فَيَجُوزُ ضَمُّ هَذِهِ الْمِيمِ مَوْصُولَةَ بَوَاوِ ، نَحْوُ : صَرِيئَمُوهُ فَهَذَا يَكْتُرُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ ) ( السغنافي ، ١٩٩٨ ، ١٧٨ ) إِذَا أَوْلَى الْمِيمِ ضَمِيرَ مُتَّصِلٍ صَرِيئَمُوهُ فَتَبَنَّى التَّاءَ لِلْسَيْنِمَالُو صَفْرُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ إِلْهَاءَ أَصْلِهَا الصَّمِّ وَبَعْدَهَا الْوَاوُ لِأَنَّهَا وَعَلَى حَرَكَةٍ لِكُونِهَا عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَكَانَ الصَّمَّةُ الْمُتَكَلِّمُ لِاتِّصَالِهِ بِاللَّوَّاحِقِ فِي الْكَلَامِ كُلِّهِ هَكَذَا وَلَكِنْ لَيْسَ يَمْنَعُهُمْ مِنْ أَنْ يُخْرِجُوهَا عَلَى الْأَصْلِ فَالْهَاءُ تَكْسِيرٌ إِذْ كَانَ قَبْلَهَا يَاءٌ أَوْ كَسْرٌ لِأَنَّهَا خَفِيفَةٌ كَمَا أَنَّ الْيَاءَ خَفِيفَةٌ وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ كَمَا أَنَّ الْيَاءَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَهِيَ مِنْ مَوْضُوعِ الْأَلْفِ وَهِيَ أَشْبَهُ الْحُرُوفِ بِالْيَاءِ فَكَمَا آمَلُوا الْأَلْفَ فِي اسْتِحْفَاقًا كَذَلِكَ كَسَرُوا هَذِهِ السَّمَاءَ وَقَلَّبُوا الْوَاوِ يَاءً لِأَنَّهَا لَا تُثْبِتُهَا وَإِسَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرٌ فَالْكَسْرُ هُنَا كَالْإِمَالَةِ فِي الْأَلْفِ لِكَبِيرِ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، نَحْوُ : كِلَابٌ وَذَلِكَ نَحْوُ ( مَرَّرْتُ بِهِيَ قَبْلِ ) وَ ( أَلَدْتُ بِهِيَ مَالِ ) وَ ( مَرَّرْتُ بِدَارِ ) هِيَ قَبْلِ ، أَمَّا أَصْلُ الْحِجَارِ فَيَقُولُونَ نَحْوُ ( مَرَّرْتُ بِهِو قَبْلِ ) وَالِدٌ بِهِو مَالٍ وَيَقْرَأُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى ( فَحَسَفْنَا بِهِو وَبِدَارِ هُوَ الْأَرْضُ ) ( سُورَةُ الْقَصَصِ ، آيَةٌ : ٨١ ) فَإِنَّ لِحَقَّتْ الْهَاءُ الْمِيمِ فِي عَلَامَةِ الْجَمْعِ كَسْرَتِهَا لِكِرَاهِيَةِ الضَّمَّةِ بَعْدَ الْكَسْرِ إِذَا كَسَرَتْ الْمِيمَ قَلَبَتْ الْوَاوِ يَاءً كَمَا فَعَلَتْ ذَلِكَ فِي إِلْهَاءِ مَنْ قَالَ وَبِدَارِ هُوَ الْأَرْضُ قَالَ عَلَيْهِمُ مَالٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِمُ اتَّبَعَ الْيَاءُ مَا أَشْبَهَهَا كَمَا آمَلِ الْأَلْفِ وَتَرَكَ مَالِ إِيَّاهُ يُشْبِهُ الْيَاءَ وَالْأَلْفَ عَلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْمِيمِ وَأَمَّا الْمُتَّصِلُ الْمَرْفُوعُ نَحْوُ تَاءٍ فَمَتَّ تَضُمُّ الْمُتَكَلِّمِ وَتَفْتَحُ لِلْمَخَاطِبِ وَتَكْسِرُ لِلْمَخَاطِبِ وَحَكَى سَبِيئُوهُ أَنْ وَصَلَ فَتَحَهُ تَاءَ الضَّمِيرِ وَكَافَةً بِالْفِ وَكَسْرَتُهُمَا بِالْيَاءِ لُغَةً لِقَوْمٍ رَدِيئَةٍ فَيَجُوزُ عَلَيْهِمْ مَا فَمَتَّ وَرَايَتُكَمَا وَفَمَتَّ وَرَايَتُكَ وَتَوَصَّلَ التَّاءُ الْمَذْكُورَةُ مَضْمُومَةً بِمِيمِ وَالْفَتْ لِلْمَخَاطِبِينَ وَالْمَخَاطِبَتِينَ وَأَنْ مَا صَمُّوا إِجْرَاءَ لِمِيمِ ثُمَّ بَرَى الْوَاوِ لِتَقَارُبِهِمَا مِنَ الْمَخْرَجِ وَمِيمِ سَاكِنَهُ الْمَخَاطِبِينَ وَيَجُوزُ ضَمُّ الْمِيمِ الْمَوْصُولَةَ بَوَاوِ بَلْ هُوَ أَكْثَرُ مِنَ التَّسْكِينِ إِذْ وَلى الْمِيمِ ضَمِيرَ مُتَّصِلٍ نَحْوُ ( ضَرِيئَمُوهُ ) ( الصبان ، ١٦٣ ) (وَلَا يَدْبُرُ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ فِي الْمِيمِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أَحْسَنَهَا السُّكُونُ وَيَقَابَلُهَا الضَّمُّ بِإِشْبَاعٍ وَبِاخْتِلَاسٍ وَالضَّمُّ قَبْلَ هَمْزَةِ الْقَطْعِ وَالسُّكُونُ قَبْلَ غَيْرِهَا فَإِنَّ وَلِيَهُمَا ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فَالضَّمُّ وَاجِبٌ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ : وَرَاجِحٌ مَعَ جَوَازِ السُّكُونِ عِنْدَ سَبِيئُوهُ وَيُونُسَ ، نَحْوُ : ( ضَرِيئَمُوهُ ) وَمِنَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ( أَنْ يَلَزَمَكُمُوهَا ) ( سُورَةُ هُودٍ ، آيَةٌ : ٢٨ ) وَقَرَأَ أَلْتَرْمَكُمَهَا بِالسُّكُونِ وَوَجَّهَ الضَّمُّ أَنَّهُ الْإِضْمَارُ يَزِدُّ الْأَشْبَاءَ إِلَى أَصُولِهَا غَالِبًا وَالْأَصْلُ فِي ضَمِيرِ الْجَمْعِ الْإِشْبَاعُ بِالْوَاوِ كَمَا أَشْبَعَ ضَمِيرُ التَّنْثِيَةِ بِالْأَلْفِ وَإِنَّمَا تَرَكَ لِلتَّخْفِيفِ وَإِذَا أُريدَ فِي الْمَذْكُورَاتِ جَمْعُ الْإِنثَاءِ زَيْدٌ نُونٌ مُشَدَّدَةٌ نَحْوُ ضَرِيئَتِنِ ، وَضَرِيئَكُنِ مِنْ يَكُنُ ضَرِيئَهُنَّ وَمَرِيئَهُنَّ وَإِذَا أُريدَ فِي الْعَبِيَّةِ الْأُنثَى زَيْدٌ لَهَا أَلْفٌ نَحْوَهُ ضَرِيئَهَا وَمَرِيئَهَا ( السوخي ، ٢٢٨ ) وَمِمَّا يَجُزُّ التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ هُنَا أَنَّ السَّغْنَاقِيَّ أَخَذَ بِكِلَا الرَّايَيْنِ سَوَاءً تَضُمُّ إِذْ وَصَلَتْ بِمِيمِ سَاكِنَهُ أَمْ تَسْكُنُ إِذَا وَلِيَ الْمِيمِ ضَمِيرَ مُتَّصِلٍ وَلَكِنَّ الضَّمُّ أَكْثَرُ مِنَ التَّسْكِينِ وَيَبْدُو أَنَّهُ قَدْ جُنِحَ إِلَى مَا اتَّفَقْنَا عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَصَّ الْمُتَكَلِّمُ بِالضَّمَّةِ لِتَقْدَمِ مَرْتَبَتِهِ فَأَعطَوْهُ أَشْرَفَ الْحَرَكَاتِ وَالْمَخَاطِبَةُ الْمَذْكُورَةُ بِالْفَتْحِ لِأَنَّ حِطَابَةَ أَكْثَرَ مِنْ حِطَابِ الْمُؤَنَّثِ فَالتَّخْفِيفُ بِهِ أَوْلَى وَأَيْضًا هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُؤَنَّثِ فَأَعْطَاءَ التَّخْفِيفِ فَلَمْ يَبْقَى الْمُؤَنَّثُ إِلَّا الْكَسْرُ ، وَلِأَنَّ الْكَسْرَ جُزْءٌ مِنَ الْيَاءِ ، وَالْيَاءُ مِنْ عِلَامَاتِ التَّنْيِيبِ .

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ أَحْكَامُ مُتَعَلِّقَةِ بِضَمِيرِ الْفُضْلِ

قَالَ السَّغْنَاقِيُّ فِي تَنْبِيهِ : (( أَسْتَنْبِي مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ . . . مَا إِذَا كَانَ الْعَامِلُ اسْمُهُ فِي الْفُضْلِ أَرْجَعَ نَحْوَهُ : ( عَجِبْتُ مِنْ حُبِّي إِيَّاهُ ) وَيَجُوزُ الْوَصْلُ بِمَرْجُوحِيَّتِهِ بِأَنْ تَقُولَ : ( عَجِبْتُ مِنْ حُبِّيهِ ) إِنْ الْمُتَّامِلُ فِي الْكُتُبِ النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ ، يَلْحَظُ أَنَّ النُّحَاةَ وَصَفُوا خَالَئِينَ يَجُوزُ فِيهَا مَجِيءُ الضَّمِيرِ مُتَّصِلًا ، مَعَ إِمْكَانِ الْآيَاتَانِ بِهِ مُتَّصِلِ ( السغنافي ، ١٩٩٨ ، ٢٥٨ - ٢٥٩ ) فَهَذَا مَا تَتَاوَلَهُ السَّغْنَاقِيُّ فِي مُؤَلَّفِهِ ( الْمُوَصِّلُ ) وَهُمَا : الْحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ضَمِيرِ آخَرَ أَعْرَفَ مِنْهُ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا فِي ضَمِيرِ آخَرَ بِأَنْ كَانَ مَثَلًا عَامِلًا فِي الظَّاهِرَةِ ، فَهَذَا وَجِبَ الْفُضْلُ ، نَحْوَهُ : ( سَأَلْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ) أَوْ كَانَ عَامِلًا فِي ضَمِيرِ غَيْرِ أَعْرَفَ وَجِبَ الْفُضْلُ أَيْضًا ، نَحْوُ : ( أَعْطَاهُ إِيَّاكَ ) وَلَوْ كَانَ عَامِلًا فِي ضَمِيرِ أَعْرَفَ لَكِنَّهُ مَرْفُوعٌ وَجِبَ الْفُضْلُ ، نَحْوُ ( ضَرَبْتُهُ ) وَذَلِكَ نَحْوَ الْهَاءِ مِنْ ( سَلَيْتُهُ ) فَإِنَّ الْفِعْلَ ( سَلَّ ) ، عَامِلٌ فِي ضَمِيرِ آخَرَ أَعْرَفَ مِنْهَا ، أَيْ : مِنْ هَاءِ ( سَلَيْتُهُ ) مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا غَيْرَ مَرْفُوعٍ وَهُوَ الْيَاءُ ، فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَجُوزُ فِي إِلْهَاءِ الْإِتِّصَالِ ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَيَجُوزُ الْإِنْفِصَالُ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ ، نَحْوُ : ( سَلَيْتُهَا ) وَ ( سَلَّ ) هُنَا مِنْ سَائِلِ أَيَّ : بِمَعْنَى اسْتَعَطَى لَا بِمَعْنَى اسْتَنْفَهَمَ ، وَكَذَلِكَ الْهَاءُ فِي ( مُلْكَيْتُكَ ) فَيَجُوزُ فِيهَا الْإِتِّصَالُ وَهُوَ الْأَرْجَحُ وَالْإِنْفِصَالُ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ ( الدباج ، ٢٠١٩ ، ٢١٢ - ٢١٣ ) وَلَكِنَّ الْوَصْلَ وَاجِبٌ عِنْدَ سَبِيئُوهُ وَجَائِزٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ ( المبرد ، ٩٨ ) وَابْنُ السَّرَاجِ ( ابن السراج ، ١١٨ ) وَابْنُ مَالِكِ ( ابن مالك ، ١٠٢ ، ١٠٣ ) وَأَرْجَحَ عِنْدَ الْأَشْمُونِيِّ ( المبرد ، ٩٨ ، ٩٣ ) ( وَالْأَزْهَرِيُّ ( سَبِيئُوهُ ، ١٩٨٨ ، ٣٥٧ - ٣٥٩ ) يَذْكَرُ أَنَّ الْوَصْلَ لَرَجْعِ فَلَمْ يَأْتِ بِهِ التَّنْزِيلُ إِلَّا بِهِ نَحْوُ : قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ) ( سُورَةُ الْبَقَرَةِ ، آيَةٌ : ١٣٧ ) ( ( وَإِنْ يَسْأَلُكُمْوهَا ) ) ( سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةٌ : ٣٧ ) كُلٌّ ذَلِكَ مِنَ الْوَصْلِ وَكَذَا الصَّبَانُ .

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : إِنْ يَكُونُ الضَّمِيرُ مَنْصُوبًا بِ ( ظَنَّ ) أَوْ إِحْدَى أَحْوَاتِهَا ، أَوْ بِ ( كَانَ ) أَوْ إِحْدَى أَحْوَاتِهَا فَالْأَوَّلُ نَحْوُ : ( الْهَاءُ ) مِنْ ( ظَنَنْتُكَ ) وَالثَّانِي نَحْوَ الْهَاءِ مِنْ ( كُنْتَهُ ) فَيَجُوزُ فِي إِلْهَاءِ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ لَكِنَّ الْإِنْفِصَالَ أَرْجَحُ عَكْسُ الْحَالَةِ الْأُولَى عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِأَنْ تَقُولَ ظَنَنْتُكَ

إِيَّاهُ وَكُنْتُ إِيَّاهُ لِأَنَّ الصَّمِيرَ فِيهِمَا خَبِرٌ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ حَقُّ الْخَبَرِ الْفَصْلِ وَرَجَعَ الْإِنْفِصَالُ سَبِيئِيهِ وَكثِيرُونَ وَقَدْ وَاقَعَهُ الصَّبَّانُ وَخَالَفَهُ بِالْمَالِكِ وَلَكِنْ يَبْدُو أَنَّ لَابْنَ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ فَتَارَةً يَرْجَحُ الْإِتِّصَالَ عُمُومًا لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَتَارَةً يَفْصِلُ فِي إِحْدَى شُرُوحِهِ بِحُجَّةٍ أَنَّ الصَّمِيرَ فِي ( خَلْتَكُهُ ) قَدْ حَجَزَهُ عَنِ الْفِعْلِ مَنْصُوبٍ آخَرَ بِخِلَافِهِ فِي كُنْتُهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَحْجِزْهُ إِلَّا مَرْفُوعٌ وَالْمَرْفُوعُ كَحُجْرَةٍ مِنَ الْفِعْلِ فَكَانَ الْفِعْلُ مُبَاشِرَةً لَهُ فَهُوَ شَبِيهٌ بِهَا صَرْبَتُهُ وَالْوَارِدُ عِنْدَ الْعَرَبِ مِنَ الْإِنْفِصَالِ بَابُ ( ظَنَّ ) ، وَاتِّصَالَ بَابًا كَانَ أَكْثَرَ مِنْ خِلَافِهِمَا أَمَّا أَخَوَاتُهَا كَانَ فَيَتَعَيَّنُ فِيهَا الْفَصْلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ مِنْ مَجْرُوءِ الرَّمْلِ ( لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَحْشَى رَقِيبًا ) ( سيبويه واخرون ن ١٩٨٨ ، ٣٥٧ - ٣٥٩ ) فَصَفْوَةُ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ هُنَاكَ خَالَتَيْنِ يَجُوزُ فِيهِمَا مَجِيءُ الصَّمِيرِ مُنْفَصِلًا مَعَ إِتْيَانِهِ مُنْصَلًا ، الْأُولَى : إِنْ يَكُونُ الْفِعْلُ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ قَدْ نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ ، أَيِ ( صَمِيرَيْنِ ) أَوْلَهُمَا أَعْرَفَ مِنَ الثَّانِي فِي فَيْضِ فِي الثَّانِي أَنْ يَكُونَ مُنْصَلًا ، وَأَنْ يَكُونَ مُنْفَصِلًا ، نَحْوُ : ( الْكِتَابُ أَعْطَيْتَهُ ) أَوْ ( أَعْطَيْتِي إِيَّاهُ ) ( وَالْقَلَمُ أَعْطَيْتَكَ ) أَوْ ( أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ ) فَالْفِعْلُ ( أَعْطَى ) هُوَ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْصَبُ مَفْعُولَيْنِ ( فَأَعْطَى ) نَصَبَ الصَّمِيرَيْنِ ، هُمَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَاءُ الْغَائِبِ فَهِيَ ( أَعْطَيْتَكَ ) وَ ( أَعْطَيْتُكَ ) فَالصَّمِيرُ الْأَوَّلُ فِي الْمَثَالَيْنِ أَعْرَفُ مِنَ الثَّانِي فِيهِمَا فَصَحَّ فِي الثَّانِي الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ . ثَانِيهِمَا أَنْ يَكُونَ الصَّمِيرُ الثَّانِي مَنْصُوبًا بِ ( ظَنَّ ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا ، أَوْ بِ ( كَانَ ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا فَيَجُوزُ فِيهِمَا الْوَصْلُ وَالْفَصْلُ ، نَحْوُ : ( ظَنَنْتُكَ ) ( كُنْتُهُ ) .

المسألة الثالثة : الخِلافُ في العطفِ على الصَّمِيرِ المَرْفُوعِ المُتَّصِلِ في المَفْعُولِ مَعَهُ

قال السَّعْنَانِيُّ فِي تَنْبِيهِ : ( فِيهَا صَنَعَتْ وَإِيَّاكَ تَعَدَّرَ الْعَطْفُ ، لِأَنَّ الصَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ الْمَرْفُوعَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ عَطْفُ الْإِسْمِ عَلَيْهِ ) ( السَّعْنَانِيُّ ، ١٩٩٨ ، ٤٩٣ - ٤٩٣ ) تَكَلَّمَ السَّعْنَانِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَذَكَرَ الْخِلَافَ الْقَائِمَ بَيْنَ مَذْهَبِي الدَّرْسِ النَّحْوِيِّ النَّصْرِيِّ وَالْكَوْفِيِّ فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا ذَهَبَ إِلَى وَجْهَةٍ يَرُدُّ ضِيئَهَا ، يَمْتَلِكُ لَهَا تَنْبِيغَاتٍ تُوَيِّدُ صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِامْتِنَاعِهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِهِ وَمِمَّا يَجْدُرُ الذِّكْرُ بِهِ هُنَا أَنَّ السَّعْنَانِيَّ ذَهَبَ إِلَى إِمْتِنَاعِ الْعَطْفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُوَضَّحًا أَلْعَلَّةَ كَمَا وَرَدَ فِي تَنْبِيهِ الَّذِي ظَلَّمَهُ تَحْتَ رَأْيِهِ الْمَذْهَبِ النَّصْرِيِّ ، فَاحْتَجَّ النَّصْرِيُّونَ لِذَلِكَ بِتَنْبِيهِ فَحَوَاهُ عَدَمَ جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو فِيمَا أَنْ يَكُونَ مُقَدَّرًا فِي الْفِعْلِ ، أَوْ مَلْفُوظًا بِهِ فَإِنَّ كَانَ مُقَدَّرًا فِيهِ ، نَحْوُ ( قَامَ وَرَيْدٌ ) فَكَأَنَّهُ قَدْ عَطَفَ رَسْمًا عَلَى فِعْلِ ، وَإِنْ كَانَ مَلْفُوظًا بِهِ ، نَحْوُ ( قَعْتُ وَرَيْدٌ ) فَتَنْزِلُ بِمَنْزِلِهِ الْجُزْءُ مِنَ الْفِعْلِ ، فَلَوْ جَوَّزُوا هُوَ الْعَطْفُ عَلَيْهِ لَكَانَ أَيْضًا بِمَنْزِلِهِ عَطْفُ الْإِسْمِ عَلَى الْفِعْلِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَهَذَا مِنْبَغِيهِ عَلَيْهِ السَّعْنَانِيُّ وَنَحْنُ بِصَدَدِ دِرَاسَتِنَا لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِأَدِّبُ مِنْ أَنْ نَذْكَرَ الْمَذْهَبَ الْكَوْفِيَّ إِذْ تَأَقَّتْ أَنْفُسُهُمْ إِلَى جَوَازِ الْعَطْفِ مُعْتَلِّينَ لِذَلِكَ يُؤَلِّهُ السَّمَاعُ كَمَا وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( نُو مِرَّةً فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ وَالْأَعْلَى ) ( سُورَةُ النَّجْمِ آيَةٌ ٧٦ ) فَعَطْفُهُ هُوَ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَكِنِّ فِي اسْتَوَى ، وَالْمَعْنَى فَاسْتَوَى جَبْرِيْلٌ وَمُحَمَّدٌ بِالْأَفْقِ هُوَ مَطْلَعُ الشَّمْسِ فَذَلَّ عَلَى جَوَازِهِ ، ( الْعَكْبَرِيُّ وَآخَرُونَ ، ١٩٩٥ ، ٣٨٨ ) كَمَا اسْتَدَلُّوا أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ ( مِنَ الْبَحْرِ الْخَفِيفِ )

قَلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهَرَ تَهَا دِي

كِنَعَاجِ الْفَلَا تَعَشْفُنْ رَمْلًا

الشَّاهِدُ فِيهِ عَطْفُ زَهْرٍ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي أَقْبَلْتُ وَأَيْضًا اسْتَشْهَدُوا بِقَوْلِ آخَرَ ( مِنَ الْبَحْرِ الْكَامِلِ ) :

وَرَجَا إِلَّا خَيْطَلٌ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنًا لَا

فَمَحَلُّ الشَّاهِدِ فِيهِ عَطْفُ ( وَأَبٌ ) عَلَى الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي ( يَكُنْ ) فَذَلَّ عَلَى جَوَازِهِ ، كَالْعَطْفِ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ . إِلَّا أَنَّ النَّصْرِيِّينَ لَمْ يُبْصِرْ أَعْيُنُهُمْ بِمَا نَبَّهَ بِهِ الْكَوْفِيُّونَ ، فَاحْتَجُّوا عَلَى أَنَّ أَوْلَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَى وَآوُ الْحَالِ لَا وَآوُ الْعَطْفِ وَالْمُرَادُ بِهِ جَبْرِيْلٌ وَحَدَهُ وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ جَبْرِيْلَ وَحَدَهُ اسْتَوَى بِالْقُوَّةِ فِي حَالِ كَوْنِهِ بِالْأَفْقِ وَقِيلَ فَاسْتَوَى عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَ عَلَيْهَا فِي حَالَةِ كَوْنِهِ بِالْأَفْقِ ، وَإِنَّمَا كَانَ قَبْلَ ذَلِكَ يَأْتِي النَّبِيُّ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صُورَةِ رَجُلٍ ، وَأَمَّا مَا أَنْشَدُوهُ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ

قَلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزَهَرَ تَهَا دِي

كِنَعَاجِ الْفَلَا تَحْسَفُنْ رَمْلًا

وقَوْلِ جَبْرِيْلَ

وَرَجَا إِلَّا خَيْطَلٌ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ

ما لم يكن وأب له لينا لا

فَمِنْ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُؤْخَذُ بِهِ وَلَا يَمَاسُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا جَاءَ لِضُرُورَةِ الشَّمْعِ وَالْعَطْفِ عَلَى الصَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمَقْلِ فِي ضُرُورَةِ الشَّمْعِ عِنْدَنَا جَائِزٌ فَلَا يَكُونُ لَكُمْ فِيهِ حُجَّةٌ. (ابن حيني واخرون ، ٢٢ )

المسألة الرابعة : أَسْمِيَهُ وَحَرْفِيَّةً ( مُدُّ مُنْدُ ) وَالْإِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَهُمَا

قَالَ السِّغْنَاقِي فِي تَنْبِيهِ ( مُدُّ مُنْدُ يَكُونَانِ حَرْفَيْنِ ، وَأَسْمَيْنِ فَالْحَرْفِيَّةُ فِي نَحْوِ : أَنْتَ عِنْدُنَا مُدُّ اللَّيْلَةِ ، وَالْمَعْنَى أَنْتَ اسْتَفْرَزْتُ عِنْدُنَا وَإِذْ كَانَ إِسْمَيْنِ رَفَعَ مَا بَعْدَهُمَا ، وَمَا بَعْدَهُمَا جِينِيذٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يُزَادَ بِهِ أَوَّلُ الْمُدَّةِ ، نَحْوُ : ( مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَقَوْلِكَ مُدُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالرَّفْعِ جُمْلُهُ إِسْمِيَّةٌ ، فَمَحَلُّ مُنْدُ مَرْفُوعٍ مَحَلِّ الْإِبْتِدَاءِ ، وَمَا بَعْدَهَا خَبَرُهَا مِثْلُ قَوْلِكَ ( مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ) مَعْنَاهُ : مَا رَأَيْتُهُ أَوَّلَ الْوَقْتِ الَّذِي انْقَطَعَ فِيهِ الرَّؤْيِيُّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، فَتَكُونُ الرَّؤْيِيُّ وَقَاعَةً فِي بَعْضِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ دُونَ الْآخَرِ ) لَقَدْ سَلَطَ السِّغْنَاقِي حَدِيثُهُ عَنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَمَا تَأَقَّتْ نَفْسُهُ إِلَى أَنْ يُبَيِّنَ لَنَا الْخِلَافَ الَّذِي لَتَفَتْ حَوْلَهُ النَّحَاةُ فَجَاءَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ ( مُدُّ وَمُنْدُ ) حَرْفَانِ فِي مَوْضِعٍ ، وَإِسْمَانِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُمَا فِيهِ فَهُمَا حَرْفَانِ ، وَأَمَّا إِذْ كَانَ مَعْنَاهُمَا تَقْدِيرَ الْمُدَّةِ وَابْتِدَاؤَهَا فَهُمَا إِسْمَانِ إِلَّا أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي ( مُدُّ ) أَنْ تَسْتَعْمَلَ أَسْمًا ، وَالْأَكْثَرُ فِي ( مُنْدُ ) أَنْ تَسْتَعْمَلَ حَرْفًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ ( مُدُّ ) فَمُنْدٌ حَذَفَتْ نُونُهَا وَالْحَذْفُ تَصَرُّفٌ وَذَلِكَ بَعِيدٌ فِي الْحُرُوفِ وَبَدَلٍ عَلَى الْحَذْفِ أَنْكَ لَوْ سُمِّيَتْ بِ مُدُّ ثُمَّ صَغُرَتْهُ أَوْ كَسُرَتْهُ أَعَدَّتْهَا فَهَلَّتْ لِيَهُ مَنِيذٌ وَأَمْنَاذُ ( السِّغْنَاقِي ، ١٩٩٨ ، ١٠٢٨ ) وَلَكِنَّ إِخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِي الْإِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَهُمَا ، فَتَطَرَّقُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْبَحْثِ وَالذَّرَاسَةِ وَالتَّغْلِيلِ شَأْنَهَا شَأْنَ أَيِّ مَسْأَلَةٍ نَحْوِيَّةٍ ، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ أَوْ يَرْتَبِعُ مَا بَعْدَهُمَا ، لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَى أَنَّهُ إِذْ ارْتَبَعَ الْإِسْمُ بَعْدَهُمَا بِتَقْدِيرِ فِعْلِ مَحْدُوفٍ ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ ادِّعَاءُ وَبِرَاهِينُهُ الَّتِي نَبَّهَ عَلَيْهَا ، فَتَجِدُ السِّغْنَاقِي قَدْ خَاصَّ عِمَارَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَرَجَّحَ رَأْيَ أَنْ مَا بَعْدَهُمَا يَكُونُ مَرْفُوعًا لِأَنَّهُ خَبَرٌ عَنْهُمَا ، وَذَكَرَ فِي تَنْبِيهِ الْعِلَّةَ الَّتِي سَاقَتْهُ إِلَى ذَلِكَ تَمَرَّتْهَا لِأَنَّ ( مُدُّ وَمُنْدُ ) مَعْنَاهُمَا الْأَمْرُ الْأَتْرَى أَنْ التَّقْدِيرَ فِي نَحْوِ ( مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمَانِ ) ( وَمُنْدُ لَيْلَتَانِ ) أَيُّ : أَمَدُ انْقِطَاعِ الرَّؤْيِيِّ يَوْمَانٍ وَأَمَدُ انْقِطَاعِ الرَّؤْيِيِّ لَيْلَتَانٍ وَالْأَمَدُ مَوْضُوعٌ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ وَاتَّبَتْ أَنَّهُمَا مَرْفُوعَانِ بِالْإِبْتِدَاءِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهُمَا خَبَرًا عَنْهُمَا وَمِمَّا يَجْدُرُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ أَنَّ هُنَا مَا ذَكَرَهُ اسْتَعْنَاقِي فِي مَوْصَلَةٍ يُوَالِفُ الْمَذْهَبَ النَّبْصَرِيَّ إِذْ يَرَى أَصْحَابَ هَذَا الْمَذْهَبِ أَنَّمَا مُبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ عَنْهُمَا لَعَلَّهُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي تَنْبِيهِ اسْتَعْنَاقِي أَمَّا الْكُوفِيُّونَ عَدَا الْفِرَاءَ كَانَ رَأْيُهُمْ أَنَّ الْإِسْمَ الْوَاقِعَ بَعْدَ مُدُّ وَمُنْدُ مَرْفُوعٌ بِتَقْدِيرِ فِعْلِ مَحْدُوفٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ ( مُدُّ وَمُنْدُ ) مُرَكَّبَانِ مِنْ وَاحِدٍ فَتَغَيَّرَا عَنْ حَالِهِمَا فِي أَفْرَادٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَحَذَفَتْ الْهَمْزَةُ وَوَصَلَتْ ( مِنْ ) بِلَذَالٍ وَصَمَّتْ الْمِيمَ ، لِلْفَرْقِ بَيْنَ حَالَةِ الْأَفْرَادِ وَالتَّرْكِيبِ ( ابن السراج واخرون ، ١٣٧ ) وَذَكَرُوا أَنَّ الْعَرَبَ مَنْ يَقُولُ : فِي مُنْدُ مُنْدُ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، فَكَسَرَ الْمِيمَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ ( مِنْ ، إِذْ ) وَإِذَا أَتَتْ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ ( مِنْ ، وَإِذْ ) كَانَ لِرَفْعِ بَعْدَهُمَا بِتَقْدِيرِ الْفِعْلِ أَوْلَى ، وَاعْتَلُّوا لِذَلِكَ بِأَنَّ الْفِعْلَ يُحْسِنُ بَعْدَ ( إِذْ ) وَالتَّقْدِيرُ : ( مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ مَضَى يَوْمَانِ ) وَ ( وَمُنْدُ مَضَى لَيْلَتَانِ ) ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِسْمُ بَعْدَهَا مَحْفُوظًا كَانَ الْخَفْظُ بِهِمَا إِعْتِبَارًا بَ ( مِنْ ) وَلِهَذَا الْمَعْنَى كَانَ الْخَفْظُ بَ ( مُنْدُ ) أَجُودَ مِنْ ( مُدُّ ) بِظُهُورِ نُونٍ عَنْ فِيهَا تَغْلِيْبًا لِمِنْ ، وَالرَّفْعُ بَ ( مُدُّ ) أَجُودَ ، لِحَذْفِ النُّونِ مِنْهَا تَغْلِيْبًا لِمِنْ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ ( مُدُّ ، مُنْدُ ) وَاحِدٌ أَنْكَ لَوْ سَمَّيْتُهُ بِمُدُّ لَقُلْتُ فِي تَصْغِيرِهِ مَنِيذٌ وَفِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ ( أَمْنَاذُ ) فَتَعُودُ النُّونُ الْمَحْدُوفَةُ ، لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَالتَّكْسِيرَ يَرُدُّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا كَمَا نَقُولُ ن فِي تَصْغِيرِ ( مُنْدُ ) وَتَكْسِيرِهِ إِذَا سُمِّيَتْ بِهِ. ( ابن بغيث ، ٢٠٠١ ، ٥٠٧ - ٥٠٨ ) إِلَّا أَنَّ النَّبْصَرِيَّيْنَ لَمْ يَقُولُوا مَكْنُوفَيْنِ الْأَيْدِي بَلْ رَدُّوا عَلَى مَا ذَكَرُوهُ مِنْ أَنَّ الْإِسْمَ يَكُونُ مَرْفُوعًا بِتَقْدِيرِ فِعْلِ مَحْدُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : ( مُدُّ مَضَى يَوْمَانِ ) ( وَمُنْدُ مَضَى لَيْلَتَانِ ) إِعْتِبَارًا بَ ( إِذْ ) وَانْحَفَظَ يَكُونُ بَعْدَهُمَا إِعْتِبَارًا بَ ( مِنْ ) فَهَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْحَرْفِيَّيْنَ رَكْبَابٌ بَطَلٌ عَمَلٌ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ مُفْرَدًا وَحَدَّثَ حُكْمٌ آخَرٌ . وَأَمَّا مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ مَنْ يَقُولُ ( مُنْدُ مُنْدُ ) بِكَسْرِ الْمِيمِ فَإِنَّهَا هَذِهِ لَعْنَةُ شَاذَّةٌ نَادِرَةٌ لَا يَعْجُجُ عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ عَلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ ( مِنْ وَاحِدٌ ) وَإِنَّمَا هِيَ اللَّعْنَةُ نَادِرَةٌ بِالْكَسْرِ بِخِلَافِ اللَّعْنَةِ الْفَصِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالصَّمِّ ، فَهَوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا جَاءَ عَلَى لُعْنَتَيْنِ الصَّمِّ وَالْكَسْرِ وَالصَّمُّ أَفْصَحُ . ( أبو بركات الانباري ، ٢٠٠٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ) أَمَّا الْفِرَاءُ فَكَانَ يَرَى أَنَّهُ يَرْتَبِعُ بِتَقْدِيرِ مُبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ وَجَاءَ لِذَلِكَ بِتَنْبِيهِ فَحَوَاهُ ، لِأَنَّ ( مُدُّ ، مُنْدُ ) مُرَكَّبَتَانِ مِنْ ( مِنْ وَدُو ) الَّتِي بِمَعْنَى الَّذِي ، مُسْتَدَلًّا بِذَلِكَ بِعِلَّةِ السَّمَاعِ كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ مِنَ الْبَحْرِ الْوَافِرِ ( : أبو بركات الانباري ، ٢٠٠٣ ، ٣٢٤ )

فَإِنَّ السَّمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجُدِي

وَيَبْرُ نُو حَضْرِي وَدُو طُوَيْتِ

فالشاهد فيه أراد الذي خُفِرَتْ والذي طُوِيَتْهُ فَلَمَّا رُكِبَتْ حَذَفَتْ أَلْوَاؤُ مِنْ ( دُو ) اجْتِزَاءً بِالصَّمَةِ عَنْهَا لِأَنَّهُمْ يَجْتَرُّونَ بِالصَّمَةِ عَن أَلْوَاؤِ بِالْكَسْرِ عَن أَلْيَاءِ ، وَبِالْفَتْحَةِ عَن أَلْفٍ مِنْ خِلَالِ تَمَعُّنًا لِلنَّظَرِ فِي كُتُبِ النُّحَاةِ وَجَدْنَا أَنَّ مَا جَاءَ بِهِ الْفِرَاءُ قَدْ رَدَّهُ بِبُطْلَانٍ ، لِأَنَّ اللَّيَّ بِمَعْنَى الَّذِي إِنَّمَا تَسْتَعْمَلُهَا طَيِّبِي خَاصَّةً . ( أبو بركات الأنباري ، ٢٠٠٣ ، ٣٢٤ )

### الخاتمة

بَعْدَ نِهَائَةِ الْمَطَافِ مَعَ التَّنْبِيهَاتِ عِنْدَ السَّنْعَاقِيِّ فِي كِتَابِهِ الْمَوْصِلِ فِي شَرْحِ الْمَفْصِلِ ، حَرِي بِِي أَنْ أَجْمَعَ شَتَاتَ هَذَا الْبَحْثِ ، وَأَنَّ أَلْفَ بَيْنَ مَوْضُوعَاتِهِ فِي خَاتِمَةٍ مُوجِزَةٍ أُسْرِدُ فِيهَا أَهْمُ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ مِنْ نَتَائِجٍ وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي :

١. أُبْدِيَ السَّنْعَاقِيُّ وَلَعْنَةً بِالتَّنْبِيهَاتِ الَّتِي أَنْمَارَتْ بِغَرَارَةِ الْمَادَّةِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي حَوَتْهَا ، وَخَاصَّةً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالنَّقْسِيمَاتِ وَالتَّقْرِيعَاتِ ، إِذْ اسْتِطَاعَ أَنْ يَرْسُمَ إِطَارُ عَامٍ لِلجُرَيْئَاتِ الَّتِي كَتَبَهَا
٢. اسْتِطَاعَ السَّنْعَاقِيُّ أَنْ يَرْتَبِطَ بَيْنَ تَنْبِيهَاتِهِ وَعِبَارَاتِ الْمَتْنِ الْأَصْلِيَّةِ مِمَّا يُذَكِّرُ مِنْ شَرْحِ مُوجِزِ
٣. اسْتَمْتَّ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ بِالنَّبَسَاتِ وَالسُّهُولَةِ وَالسَّيْرِ فَضْلاً عَنِ الدَّقَّةِ الْعَالِيَةِ فِي صِيَاغَتِهَا
٤. قَدْ تَجَلَّى لَنَا بِوُضُوحٍ أَنَّ السَّنْعَاقِيَّ كَانَ بَارِعًا فِي إِيزَادِ تَنْبِيهَاتِهِ وَكَأَنَّهُ أَرَادَهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ أَنْ تَكُونَ تَعْلِيمِيَّةً فَأَوْرَدَهَا مَدْعُومَةً بِالْأَمْثَلَةِ جَرِيًّا عَلَى عَادَةِ الْأَقْدَمِينَ

٥. جَاءَتْ أَغْلَبُ تَنْبِيهَاتِهِ مُتَسَاوِقَةً مَعَ تَنْبِيهَاتِ الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ وَهَذَا إِنَّ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَإِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَصْرِيَّةَ هِيَ السِّيَادَةُ الْوَاضِحَةُ لِّلسَّنْعَاقِيِّ

### قائمه المصادر والراجع

الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو ) ، د.س ، معجم العين ، د - ط مكتبة الملال. ابن فارس: احمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسن، مقاييس اللغة ، د. ط ، دار الفكر. الحنفي : عبد القادر بن محمد بن نصر الله محي الدين الكنفي ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، د. ط ، مير كتب خاتمة. الأشموني : علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الأشموني ، التنبهات النحوية والصرفية عند الأشموني ، د . ط الجامعة الإسلامية. العسقلاني : أبو الفضل احمد بن علي بن حجر العسقلاني ، ١٩٧٢ م ، الدار الكامنة في اعيان المائة الثامنة ط ، مجلس دائرة المعارف العثمانية .السيوطي : عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ، بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة ، ط١ ، لبنان المكتبة الصرية الحقوقي : أبو عبد الله ياقوت الحموي ، ١٩٩٠ م ، معجم البلدان ، ط ١ ، لبنان، دار الكتب العلمية .أبو المحاسن : يوسف بن تغري يردى جمال الدين أبو المحاسن الدليل الشافي على المنهل الصافي ، ط - ٦ السعودية جامعة أم القرى .السغناقي : حسام الدين السغناقي ، ١٩٩٨ ، الموصل في شرح المفصل ، ط١ ، السعودية، جامعة أم القرى المراغي : عبد الله مصطفى المراغي ، ١٩٧٤ م ، الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، ط ١ ، الى لبنان ، دار محمد أمين .اللكنوي : أبو الحسنات محمد للكنوي ، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، دار الكتب الإسلامية بروكمان : كارل بروكمان، تاريخ الأدب العربي، ط ٢ ، ودار لسان العرب.الزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي ٢٠٠٢ م ، الاعلام ( ط٥ ) ، لبنان ، دار العلم للملايين.سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه ، ١٩٨٨م ، الكتاب ، ط٣ ، مصر، مكتبة الخانجي .ابن مالك : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني ، ألفية ابن مالك ، دار التعاون .الأشموني : علي بن حمد بن عيسى الأشموني ، ١٩٩٨ ، شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، ط١ ، لبنان ، دار الكتب العلمية الأزهرية : خالد بن عبد الله الأزهرية ، ٢٠٠٠م ، شرح التصريح على التوضيح البنان ، دار الكتب العلمية ١٨ - العيني : بدر الدين محمود بن أحمد العيني ، ٢٠١٠م ، المقاصد النحوية في شرح شواهد تروح الألفية ، ط١ ، مصر ، دار السلام الطائي : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، ١٩٩٠م ، شرح تكميل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ط١ دار مجر للطباعة والنشر. الأنصاري : عبد الله بن يوسف بن احمد جمال الدين ابن هشام الأنصاري ، ١٩٨٣م ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ط١١ ، مصر، دار الكتب .السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، مصر، المكتبة التوقيفية. الأنباري : عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات الأنباري ٢٠٠٣ م ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين ، ط١ ، لبنان ، المكتبة العصرية .ابن السراج : أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، الأصول في الخور لبنان، مؤسسة الرسالة .الأندلسي : محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، ١٩٩٧م ، التذليل والتكميل في شرح التسهيل ، ط ١ ، سوريا ، دار القلم.الصبان : أبو العرفان محمد بن علي الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، المكتبة التوقيفية الدباغ : محمد بن حسن الدباغ ، ٢٠١٩ ، التحفة السنية على الرسالة المقدسية ، ط ١ ، العراق ، جامعة الأنبار.الرازي : محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، لبنان المكتبة العصرية .العطار : حسن بن محمد بن محمود العطارة حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، لبنان ،

دائرة الكتب العلمية. القراء : أبو زكريا يحيى بن زياد القراء ، معاني القرآن ، ط ١ ، مصر ، دار الكتب المصرية .البطليوسي : أبو حمد عبد الله محمد السيد البطليوسي ١٩٩٦ م ، الإقتضاب في شرح أدب الكاتب ، مصر ، دار الكتب المصرية .المبرد: حمد بن يزيد الأسدي المعروف بالمراد ، المقتضب لنابن ، عالم الكتب .ابن عقيل : بدر الدين محمد بن علي الحمداني المصري المعروف باني عقيل ، ١٩٨٠م ، شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك ط ٢٠ ، مصر ، دار التراث ، حسن : عباس حسن ، الخوالافي ، ط ١٥ ، العراق ، دار المعارفابن حيني : أبو الفتح عثمان بن حيني ، الخصائص، ط ١ ، ممصر الهيئة المصرية العامة للكتب..العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ١٩٩٥م. النبأ في علل البناء والإعراب ، ط ١ ، سوريا ، دار الفكر . ابن يعيش : علي ابن السرايا الموصلية، المعروف بابن يعيش ، ٢٠٠١ م ، شرح المفصل ، ط١البنان ، دار الكتب العلمية.الرجاج : ابراهيم بن السري بن سهل ، أبو اسحاق الرجاج ، ١٩٨٨م ، معاني القرآن وإعرابه ، ط ، النبان ، عالم الكتب .

Al-Farahidi Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr), D.S., Al-Ain Dictionary, D-I, Al-Malal Library.Ibn Faris: Ahmed bin Faris bin Zakaria Al-Razi Abu Al-Hassan, Language Standards, Dr. I, Dar Al-Fikr.Hanafi: Abdul Qadir bin Muhammad bin Nasrallah Muhyi al-Din al-Kanafi, Luminous Jewels in the Hanafi Classes, Dr. i, Mir Kutub Khana.Al-Ashmouni: Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hasan Al-Ashmouni, grammatical and morphological warnings according to Al-Ashmouni, Dr. I Islamic University. Al-Asqalani: Abu Al-Fadl Ahmad bin Ali bin Hajar Al-Asqalani, 1972 AD, Al-Dar Al-Mamitin fi Al-Ayan Al-Hunda, Eighth Edition, Council of the Uthmani Encyclopedia. Al-Suyuti: Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti, with the aim of establishing a foundation in the classes of linguists and grammarians, 1st edition, Liban, the Souriya Library. Jurist: Abu Abdullah Yaqut Al-Hamawi, 1990 AD, Dictionary of Countries, 1st edition, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah. Abu Al-Mahasin: Yusuf bin Taghri Yarda Jamal Al-Din Abu Al-Mahasin, The Healing Guide to Al-Manhal Al-Safi, 6th Edition, Saudi Arabia, Umm Al-Qura University. Al-Saghnaqi: Hussam Al-Din Al-Saghnaqi, 1998, Al-Mosul fi Sharh Al-Mufasal, 1st edition, Saudi Arabia, Umm Al-Qura University. Al-Maraghi: Abdullah Mustafa Al-Maraghi, 1974 AD, Al-Fath al-Mubin fi Tabaqat al-Usuliyin, 1st edition, To Lebanon, Dar Muhammad Amin. Al-Laknawi: Abu Al-Hasanat Muhammad Al-Laknawi, Al-Fawa'id Al-Bahiyya fi Hanafi Biographies, Dar Al-Kutub Al-Islamiyyah. Brockman: Karl Brockman, History of Arabic Literature, 2nd edition, Dar Lisan al-Arab. Al-Zirakli: Khair al-Din bin Mahmoud bin Muhammad al-Zirkli, 2002 AD, Al-A'lam (5th edition, Lebanon, Dar Al-Ilm Lil-Millain. Sibawayh: Amr bin Othman bin Qanbar Abu Bishr, known as Sibawayh, 1988 AD, book, 3rd edition, Egypt, Al-Khanji Library. Ibn Malik: Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tai Al-Jiyani, Alfyyah Ibn Malik, Dar Al-Taawun. Al-Ashmouni: Ali bin Hamad bin Issa Al-Ashmouni, 1998, Al-Ashmouni's explanation of Alfyyah Ibn Malik, 1st edition, Lebanon, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya. Al-Azhari: Khaled bin Abdullah Al-Azhari, 2000 AD, Explanation of Al-Batāh āla al-Tahrīh al-Banān, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah. - ١٨ Al-Aini: Badr Al-Din Mahmoud bin Ahmed Al-Aini, 2010 AD, Al-Maqasid Al-Nahwiyya fi Sharh Shawahid Taruh Al-Malifiya, 1st edition, Egypt, Dar Al-Salaam. Al-Ta'i: Muhammad bin Abdullah bin Malik Al-Tani, 1990 AD, Explanation of Takmil Tashil Al-Fawaid wa Takmil Al-Maqasid, 1st edition, Dar Majr for Printing and Publishing. Al-Ansari: Abdullah bin Youssef bin Ahmed Jamal al-Din Ibn Hisham al-Ansari, 1983 AD, Sharh Shadhur al-Dhahab fi Ma'rifa al-Speech of the Arabs, 11th edition, Egypt, Dar al-Kutub. Al-Suyuti: Abd al-Rahman bin Abi Bakr Jalal al-Din al-Suyuti, Ham'a al-Hawa'i fi Sharh al-Jawa'i', Egypt, Al-Taqifiyah Library. Al-Anbari: Abd al-Rahman bin Muhammad bin Abdullah Abu al-Barakat al-Anbari, 2003 AD, Fairness in Issues of Disagreement between Basran and Kufan Grammarians, 1st edition, Lanban, Modern Library. Ibn Al-Sarraj: Abu Bakr Muhammad bin Sahl Al-Nahwi, known as Ibn Al-Sarraj, Al-Usul fi Al-Khor Lanban, Al-Resala Foundation.

- Al-Andalusi: Muhammad bin Yusuf Abu Hayyan Al-Andalusi, 1997 AD, Al-Tadhabil wa Al-Takmil fi Sharh Al-Tashil, 1st edition, Syria, Dar Al-Qalam.
- Al-Sabban: Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban, Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, Al-Taqifiyah Library.
- Al-Dabbagh: Muhammad bin Hassan Al-Dabbagh, 2019, The Sunni Masterpiece on the Holy Message, ed., Iraq, Anbar University.
- Al-Razi: Muhammad bin Abi Bakr Al-Razi, Mukhtar Al-Sahah, Lebanon, the Modern Library.
- Al-Attar: Hassan bin Muhammad bin Mahmoud Al-Attar, Hashiyat Al-Attar on Sharh Al-Jalal Al-Mawlili on the collection of mosques, Liban, Department of Scientific Books.
- Reciters: Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Reciters, Meanings of the Qur'an, 1st edition, Egypt, Dar Al-Kutub Al-Misria.
- Al-Batalyusi: Abu Hamad Abdullah Muhammad Al-Sayyid Al-Batalyusi, 1996 AD, Al-Iqtasib fi Sharh Adab Al-Katib, Egypt, Dar Al-Kutub Al-Misria.
- Al-Mubarrad: Hamad bin Yazid Al-Asadi, known as Al-Murdad, Al-Muqtasib by Ibn, the scholar of books.
- Ibn Aqeel: Badr al-Din Muhammad bin Ali al-Hamdani al-Masri, known as Bani Aqeel, 1980 AD, Sharh Ibn Aqeel on Alfiyya Ibn Malik, 20th edition, Egypt, Dar al-Turath,
- Hassan: Abbas Hassan, Al-Khawalwafi, 15th edition, Iraq, Dar Al-Maaref
- Ibn Haini: Abu Al-Fath Othman Ibn Haini, Al-Khasais, 1st edition, Egypt, Egyptian General Book Authority..
- Al-Akbari: Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein Al-Akbari 1995 AD. Al-Nabāb fi Illāl al-Bānā wa al-ārb, 1st edition, Syria, Dar Al-Fikr.
- Ibn Yaish: Ali Ibn al-Saraya al-Mawsili, known as Ibn Yaish, 2001 AD, Sharh al-Mufassal, 1st edition, Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah.
- Al-Rajjaj: Ibrahim bin Al-Sari bin Sahl, Abu Ishaq Al-Rajjaj, 1988 AD, Meanings of the Qur'an and its Parsing, ed., Al-Nabban, World of Books